مكتبة المعهد
قسم الدوريات
غير مصرح بأخذ نسخة من المكتبة
Qatar University Library
P.O. Box No. 2713 DOHA
Acc. No.
Class No.
Date

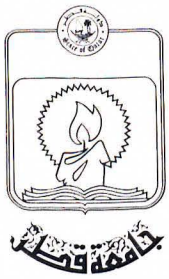

المجلة العلمية

كلية الإدارة والإقتصاد

مجلة علمية سنوية محكمة

العدد الثالث

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

أزمة الديون الخارجية وآثارها على الاقتصادات العربية: دراسة تحليلية

د . جميل طاهر

قسم الاقتصاد - جامعة الكويت

يناير ١٩٩٠

١٦٢

١ - مقدمـــــة :

لا شك أن أزمة الـديون الخارجية للدول النامية، والتي تفاقمت منـذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تعتبر احدى التحـديات الهامة التـي تواجـه الدول الدائنـة أو المدينة على السواء. فمع النمو الشـديد في الديون الخارجية وجد عدد كبير من الـدول النامية نفسه في مأزق شديد والذي يتمثل بصعوبة الاستمرارية في خدمة هذه الديون (الفوائد + الأقساط) وفي نفـس الوقـت الاستمرار في تمويـل الـواردات الضرورية ممـا أدى الى أن بعض الـدول النامية وقد عجزت عن سداد أعباء هذه الديون قد بدأت تطالب الدائنين بتجميدها واعادة جدولتها بالاضـافة الى الحصول على قروض ميسرة. في نفس الوقـت أدت هذه المصاعب الى خلق حالة من القلق بين صفوف الدائنين وخاصة مؤسسات الأقراض الدولية.

لقد قفزت ديـون الدول النامية الخارجية من ٦,٦٨ بليـون دولار عام ١٩٧٠ الى أكثر مـن ٩,٧٥١ بليـون دولار عـام ١٩٨١ ومن ثـم الى ١٢٧٩ بليـون عـام ١٩٨٩، (IMF, 1989: 187) . كما ارتفعت خدمة ديونها من ٣,٩ بليون دولار عام ١٩٧٠ الى ١٢٧ بليون دولار عام ١٩٨١ ومن ثم الى ٧,١٨٢ بليون دولار عام ١٩٨٦، (IMF, 1989: 186) . لقد أدى ارتفـاع خدمـة الديـون الى استنزاف حصـيلة الـدول النامية من النقـد الأجنبي مما ألحق الضرر بشكـل رئيسي ببرامج هـذه الدول التنموية. لقد أدت الـزيادة في الـديون الخارجية للدول الناميـة الى ارتفاع نسبة الديون الى الناتـج المحلي الاجمالي حيث وصلت الى ٤٠,٣٨٪ عام ١٩٨٧ مقارنة بـ ٨,١٥٪ عام ١٩٧٠ (IMF, 1988: 180-181) . لاشك ان ارتفاع هذه النسـبة يعبـر عن مـدى تزايـد اعتماد الدول النامية على التمويل الخارجي في علاج مشاكلها الاقتصـادية مما يعني ان هذه الدول أصبحـت مضطرة أن تحول وبشكل منتظم أجزاء كبيرة من ناتجها القومي للدول المقرضة وفاء لالتزاماتها الخارجية مما يؤدى الى زيادة نصيب الأجانب في الناتج المحلي لهذه الدول.

لقد صاحب التطـور الملحوظ في حالة الديون تبدلاً هامـاً في هيكلها حيث ازداد بشكل ملحوظ دور المصـادر الخاصة عن طـريق تقديم قـروض طويلة ومتـوسطة الأجل مقـابل انخفاض حصـة المصادر الـرسمية والمؤسسات الماليـة المتعددة الأطـراف. فبعد أن كـانت نسبة الـدين الخاص إلى اجمالي الديـن ٩,٥٠٪ عام ١٩٧٠ أصبحـت ٩,٦٢٪ عام ١٩٨٠ و٧,٦٥٪ عـام ١٩٨٥[1]. لاشك أن القروض الممولة من مصـادر خاصة تعتبر أكثر عبئا

على الدول النامية من تلك الممولة من قبل مصادر رسمية من خلال ارتفاع أسعار الفائدة من جهة وانخفاض متوسط فترة السداد من جهة اخرى.

مما زاد الأمر سوءا كذلك هو اتجاه أسعار صادرات المواد الأولية الى الانخفاض واتجاه أسعار الواردات المصنعة الى الارتفاع بالاضافة الى تقلب أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم مما نتج عنه آثار فادحة على اقتصاديات الدول النامية من خلال العجز في الموازين التجارية والحسابات الجارية وتناقص رصيد الاحتياطات الأجنبية وتراجع الانفاق الاستثماري بالاضافة الى معدلات النمو.

لقد ساهمت عوامل كثيرة في ايجاد هذه الأزمة واستمرارها بعضها محلية تتعلق بالدول المدينة والتي تتمثل بأخطاء تضمنها توجهات هذه الدول السياسية والاقتصادية وبعضها خارجية تتمثل بالاختلال الحاصل في هيكل الاقتصاد العالمي والقيمة التي تنحاز لصالح الدول الصناعية المتقدمة بالاضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول الصناعية من حين لآخر لحماية مصالحها المحلية.

مثل بقية مناطق العالم، تأثر الاقتصاد العربي بأزمة المديونيةالعالمية حيث تزايد عدد الأقطار العربية المدينة ليشمل بعض الأقطار المصدرة للنفط. كذلك تزايد حجم الديون الخارجية في الوطن العربي بمعدلات عالية حيث بلغت الديون نسبا عالية من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي تستهلك به أعباء خدمة هذه الديون نسباً متزايدة من الصادرات العربية. لقد ارتفع حجم الديون الخارجية العربية من ٩,٦ بليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٦,٧٣ بليون دولار عام ١٩٨٢ ومن ثم الى ٧٩,٩٠٤ بليون دولار عام ١٩٨٦[٢]. وقد أصبحت ثلاثة بلدان عربية وهي مصر والجزائر والمغرب من بين أكبر ١٢ دولة مدينة في العالم النامي.

ان احتمالات المستقبل تشير الى امكانية اشتداد هذه الأزمة لتشمل عدد أكبر من الدول العربية خاصة بعد تراجع أسعار النفط وتناقص الطلب عليه بالاضافة الى الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي والتي تبدو سالبة في بعض الأقطار وراكدة في البعض الآخر. تحويلات العاملين بين الأقطار العربية في تناقص مستمر بينما تزداد استحقاقات خدمة الديون المتعاقد عليها خلال السبعينات وبداية الثمانينات ويتناقص حجم التمويل الخارجي وتزداد أعبائه. كل هذه العوامل تتطلب ايجاد تدابير فعالة لمواجهة أزمة الديون من خلال

الاعتراف بدور السياسات الدولية من جهة والمحلية والاقليمية من جهة اخرى.

يجب الإشارة الى انه يصعب حصر المديونية الخارجية العربية مما يجعل الاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضرورة ملحة. من الجدير بالذكر ان المديونية العسكرية للدول العربية لا يكشف النقاب عنها وتخضع للكثير من الاتفاقيات الثنائية مما يجعل أرقام اجمالي المديونية غير شاملة لهذه الأرقام، كذلك فان الديون الخارجية الغير مضمونة من جانب الحكومات تستبعد من احصائيات الديون الخارجية مما يعني ان الأرقام المنشورة للديون الخارجية العربية لا تعبر عن الصورة الحقيقية والكاملة لهذه الديون.

تنقسم الدراسة الى خمسة أجزاء. المقدمة يليها تحليل لتطور وأسباب زيادة حجم الديون الخارجية العربية. يتعرض الباحث في الجزء الثالث من الدراسة لهيكل الديون الخارجية وما طرأ عليه من تغيير خلال الفترة الأخيرة. يقوم الباحث في الجزء الرابع بقياس عبء الديون الخارجية العربية من خلال مؤشرات محددة وواضحة. الجزء الأخير من الدراسة عبارة عن تحليل لأهم الآثار التي تركتها هذه الأزمة على اقتصاديات الدول العربية، تليها الخلاصة.

٢ - تطور حجم الديون الخارجية للدول العربية وأسباب زيادتها :

أ - تطـور حجـم الديـون الخارجـية للـدول العربيـة :

لم يكن هناك أهمية كبيرة لأزمة الديون الخارجية بالنسبة للكثير من الدول العربية خلال فترة السبعينات حيث ظلت هذه البلدان تدير مشاكل عجزها الخارجي بوسائل مختلفة بدون الاذعان لشروط صندوق النقد الدولي. هناك أسباب كثيرة أدت الى تأجيل هذه الأزمة مثل أن معظم الديون الخارجية العربية كانت مستحقة لمصادر رسمية والتي كانت تتميز بانخفاض نسبي في سعر الفائدة وبطولها الزمني وبوجود فترة سماح طويلة نسبياً. كذلك اعتمدت الكثير من الدول العربية على تحويلات العاملين بالخارج كمصدر هام من مصادر النقد الأجنبي مما ساعدها على مواجهة العجز في موازين المدفوعات، ارتفاع أسعار النفط والأثر الناجم عنه خاصة في بعض الدول كان له أثر واضح كذلك في تأجيل انفجار الأزمة (زكي، ١٩٨٨ : ١٤٦-٤٧).

نتيجة لكل هذه العوامل، بالاضافة إلى أسباب أخرى، استطاعت الدول العربية المدينة خدمة أعباء ديونها وتمويل العجز في موازين المدفوعات دون أن تواجه صعوبات معينة أو أن تضطر لطلب اعادة جدولة ديونها. إلا انه في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات بدأ حجم الدين الخارجي للدول العربية بالتزايد بمعدلات كبيرة مما أدى الى تزايد اهتمام الاقتصاديين بقضية الدين العام الخارجي لهذه الدول. يرجع هذا الاهتمام الى زيادة واضحة في أعباء خدمة الديون في السنوات الأخيرة نتيجة لجدول آجال سداد بعض هذه القروض في الوقت الذي اتجهت فيه معظم موارد الدول العربية من النقد الأجنبي للانخفاض نتيجة لانخفاض أسعار النفط من جهة ولانخفاض تحويلات العاملين بالدول المصدرة للنفط من جهة اخرى. نتيجة لهذه العوامل سواء الداخلية أو الخارجية اضطر عدد من البلاد العربية الى الضغط على الواردات والسحب من الاحتياطيات الدولية مما ادى الى زيادة الحاجة الى الاقتراض الخارجي في الوقت الذي ضعفت فيه مقدرة الدول العربية على الاستدانة.

حتي بداية الثمانينات كانت الديون الخارجية المستحقة على العالم العربي تشمل فقط الدول العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل مما يعنى ان الدول العربية المصدرة للنفط لم تكن تدخل ضمن الدول المدينة. الا انه مع بداية هذا العقد والذي صاحبه انخفاض حاد في

أسعار النفط فان الديون امتدت لتشمل الدول العربية النفطية ما عدا الكويت والمملكة العربية السعودية.

لقد شهدت الديون الخارجية العربية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة حيث زادت بأكثر من ثلاثة أضعاف الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ حيث ارتفع حجم الديون الخارجية العربية من ٩,٦ بليون دولار (حمارنة، ١٩٨٦ : ٢٩) الى حوالي ٤٨,٤٩ بليون دولار عام ١٩٨٠ ومن ثم الى ٩٠٤,٧٩ بليون دولار عام ١٩٨٦، جدول رقم (١). لقد تباطأ معدل نمو الدين ابتداء من عام ١٩٨١ الى أن بلغ حوالي ٥,٣٪ عام ١٩٨٤ ثم ارتفع خلال عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ الى ٢,١٢٪ سنويا في المتوسط. وتلازم ذلك الارتفاع مع تردي أوضاع موازين المدفوعات العربية المقترضة، وكثرة لجوئها الى مصادر خارجية لتمويل العجز في تلك الموازين بغرض الاستمرار في المحافظة على مستويات من الانفاق والاستيراد تفوق قدرة اقتصاداتها على تمويلها. تأتي مصر والجزائر في مقدمة الدول العربية المدينة حيث شكلت ديونهما حوالي ٥٠٪ من اجمالي الديون العربية. لقد شكلت ديون مصر الخارجية حوالي ٣٠٪ من إجمالي ديون المجموعة الأولى عام ١٩٨٤ والجزائر حوالي ٢٣٪ بينما شكلت ديون المغرب حوالي ٢٠٪ من اجمالي ديون المجموعة الأولي في العام نفسه[٣]، جدول رقم (١). شكلت ديون اليمن الشمالي حوالي ٢٥٪ من اجمالي ديون المجموعة الثانية عام ١٩٨٤ حيث بلغت ديونها حوالي ١,٦٨ بليون دولار وارتفعت الى ٢,٨٦ بليون دولار عام ١٩٨٦. اليمن الجنوبى يأتي في المرتبة الثانية في هذه المجموعة تليه الصومال وعمان، جدول رقم (١).

لقد شكل الدين الخارجي للمجموعة الأولى الجزء الأكبر من اجمالي الديون العربية حيث بلغ حوالي ٩١٪ خلال الفترة ١٩٨١- ١٩٨٥، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٦ : ١٦١). لقد شكل الدين الخارجي لمصر والجزائر والمغرب حوالي ٧٣٪ من اجمالي ديون المجموعة الأولى و٦٩٪ من اجمالي الديون الخارجية للدول العربية ككل، الا ان الجزائر نجحت في خفض دينها الخارجي باطراد طوال الفترة ١٩٨١-١٩٨٤ بمعدل سنوي ٣,٧٪ (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٦ : ١٦١)، الا ان ديونها الخارجية تزايدت بشكل بطيء خلال ١٩٨٥-١٩٨٦.

بالنسبة للمجموعة الثانية فقد بلغ معدل نمو الدين الخارجي حوالي ٢١٪ عام ١٩٨٥

مقارنة بـ ٩٪ عام ١٩٨٤ حيث بلغ معدل النمو أعلى مستوي له في عمان واليمن الجنوبي مسجلا ٤٥٪ و٣٩٪ على التوالي. لاشك ان الارتفاع الملحوظ في الدين العام الخارجي لدول المجموعتين خلال الفترة الأخيرة يشير الى تردي الوضع الخارجي لتلك الدول حيث تزايد اعتمادها على الاقتراض من الخارج.

بخصوص الدول النفطية فقد شكلت ديونها حوالي ٨, ٣٣٪ من اجمالي ديون العالم الغربي. وتتقدم العراق ودولة الامارات العربية المتحدة دول هذه المجموعة حيث بلغ اجمالي ديونها حوالى ٢٤ بليون دولار عام ١٩٨٦ أي بنسبة ٧٢٪ من ديون هذه المجموعة. خاصة اذا ما اعتبرنا الجزائر من ضمن المجموعة الأولى (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٨ : ١٣٧). لاشك أن دول هذه المجموعة تعتبر مصدر الرأس مال حيث لا يوجد لديها ديون طويلة الأجل وان معظم ديونها قصيرة الأجل حيث ان الاحتياطي الكبير لدى معظمها يعتبر كافي لتغطية وارداتها وديونها قصيرة الأجل ان وجدت. من الملاحظ انه على الرغم من النمو المستمر للديون الخارجية العربية الا أن معدل النمو السنوي أخذ في التناقص خلال الفترة الأخيرة. وهذا الاتجاه يعكس كذلك انخفاض نمو ديون الدول النامية الخارجية بشكل عام خاصة بعد ان تقلصت فرص الاقتراض الخارجي أمامها وبعد ان تقلصت شروط الحصول على قروض جديدة.

لقد شكلت ديون الدول العربية ككل حوالي ٩, ١٠٪ من اجمالي ديون الدول النامية عام ١٩٧٠ (الأنصاري، ١٩٨٦ : ٥٦) انخفضت الى ٢, ٨٪ عام ١٩٨٢ ومن ثم الى ٦, ١٠٪، (بنك الخليج الدولي، ١٩٨٩ : ٢). لقد تطورت الأزمة منذ بداية الثمانينات وبشكل سريع مما سيكون له أثر على مستقبل التنمية وقد يعزز من هذا ترجع الفوائض المالية ونقص تدفق رؤوس الأموال بين الأقطار العربية. وقد انعكس هذا على ان بعض الدول العربية المصدرة للنفط بدأت تظهر في الصورة كدول مدينة نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية من جهة ولعجزها عن خفض نفقاتها من جهة اخري.

لقد دخل أكثر من قطر عربي في دائرة الدول التي تطالب باعادة جدولة ديونها حيث تواجه بعض هذه الدول ضغوطاً للتراجع عن برامجها التنموية واحلالها ببرامج بديلة اخرى مما يعتبر مؤشر هام على الاضطراب الواضح لدى الدول العربية ازاء المدفوعات الخارجية.

ب - أسباب زيادة الديون الخارجية للدول العربية :

تعود مشكلة الديون الخارجية في الدول العربية الى مجموعتين من الأسباب :

الأولى : تتعلق بالاختلالات الداخلية وعدم رغبة الدول العربية في تخفيض المصر وفات العامة والخاصة الى مستوى الموارد المتاحة .

الثانية : تتعلق بتزايد واتساع القروض من البنوك التجارية والدولية بالاضافة الى ارتفاع أسعار الفائدة .

بخصوص المجموعة الأولى من الأسباب والتي تتعلق بالاختلالات الداخلية فيتمثل معظمها بمحدودية الموارد المحلية لتحقيق النمو الاقتصادي الملائم حيث أن هناك أزمة في النقد الأجنبي نتيجة لانخفاض صادرات الدول العربية من الموارد الأولية من جهة وعدم قدرة هذه الدول على تخفيض نفقاتها نتيجة لزيادة النزعة الاستهلاكية من جهة اخرى مما أدى في النهاية الى عجز حاد في الميزان التجاري .

لقد واجهت الدول العربية منذ مطلع الثمانينات تدهور في معدلات التبادل التجاري بينها وبين الأقطار الصناعية نتيجة للركود الاقتصادي في الدول الصناعية مما أدى إلى انخفاض صادرات الدول العربية من المواد الأولية بالاضافة الى تخمة السوق البترولية العالمية خلال هذه الفترة مما أدى إلى انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية ومن ثم في عائدات الدول العربية التفطية . في نفس الوقت كان هناك تزايد حاد في واردات هذه الدول خاصة من السلع الاستهلاكية والترفيهية والذي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار هذه السلع المستوردة مما أدى الى لجوء هذه الدول الى الاقتراض الخارجي لسد مثل هذا العجز في الموارد[٤] . لذلك فان انخفاض عائد صادرات الدول العربية وزيادة وارداتها أدت الى خلل واضح في الميزان التجاري ومن ثم في عجز في موازين المدفوعات والذي كان مواكبا للزيادة الحادة في المديونية الخارجية لتمويل مثل هذا العجز . لقد بدأت الدول العربية النفطية تسجل عجزا في حساباتها الجارية اعتبارا من عام ١٩٨٣ نتيجة لانخفاض أسعار النفط مما دفع بعدد من هذه الدول الى اللجوء الى بعض مصادر الأقراض الخاصة . مجموعة الدول العربية متوسطة الدخل فقد سجلت حساباتها الجارية عجزاً مستمراً والذي بلغ حوالي ٣ , ٧ بليون دولار عام ١٩٨٤ في نفس العام مما جعل اجمالي العجز في الحساب الجاري للدول العربية حوالي ٣٤ , ١٠ بليون دولار عام ١٩٨٤ انخفض الى ٨٢٤ , ٩ بليون

جـــــدول رقـــــم (١)

اجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية (مليون دولار) ونسبة مئوية (٪) *

1986 - 1975

	1975		1976		1977		1978		1979		1980		1981		1982		1983		1984		1985		1986	
	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١
المجموعة الأولى: الأردن	96	2.466	124	2.38	184	2.511	222	2.37	261	2.46	1265.00	2.74	1479.2	3.055	1685.30	4.19	1940.10	3.78	2336.3	4.47	2729.0	4.24	3078.6	4.37
تونس	284	7.295	338	6.485	506	6.91	645	6.895	750	7.1	3227.4	7.00	3281.0	6.78	3480.5	8.65	3658.7	7.33	3707.4	7.10	4381.5	6.81	5001.3	7.11
الجزائر	1228	31.544	1690	32.425	2391	12.63	3505	37.47	3906	36.814	16297.8	35.16	15306.3	31.61	13952.7	34.685	12984.6	25.33	12062	23.09	13688.4	26.27	14777.0	20.99
السودان	324	8.322	463	8.88	513	7.00	552	5.9	671	6.324	3801.9	8.25	4540.9	9.38	5117.3	12.72	5682.0	11.06	5658.8	10.84	6672.4	10.36	7057.0	10.02
سوريا	184	4.73	287	5.51	436	5.95	556	5.94	799	7.53	2107.3	4.572	2194.6	4.533	2239.9	5.57	2304.9	4.49	2453.3	4.70	2729.2	4.24	3060.3	4.35
مصر	1315	33.78	1682	31.690	2298	31.36	2630	28.12	2988	28.16	12377.5	26.852	13631.8	28.156	4697.7	11.68	15239.9	29.73	15807.6	30.29	21308	23.11	22788.2	32.38
المغرب	462	11.81	658	12.625	1000	13.65	1244	13.299	1255	11.83	7108.7	15.422	7983.3	16.49	9053.7	22.51	9445.4	18.42	10169.2	19.48	12837.9	19.95	14610.3	20.76
المجموع	3893	100	5212	100	7328	100	9354	100	10630	100	46185.6	100	48416.1	100	40227.4	100	51255.6	100	52184.6	100	64346.4	100	70372.7	100
المجموعة الثانية: الصومال	216	49.77	79	19.93	114	19.93	157	23.47	203	25.124	714.0	21.67	1026.7	24.16	1151.40	22.29	1235.5	19.76	1233.0	18.754	1329.3	16.77	1414.8	14.84
عمان	74	17.1	122	27.45	157	27.45	145	21.674	143	17.7	450.50	13.67	543.10	12.78	729.7	14.13	1125.00	17.994	1231.60	18.733	1929.3	24.34	2501.2	26.24
موريتانيا	51	11.75	113	22.9	131	22.9	152	22.72	193	23.89	731.10	22.190	847.5	19.94	1028.7	19.92	1176.46	18.82	1170.60	17.808	1354.1	17.08	1637.2	17.176
اليمن الشمالي	66	15.21	77	17.133	98	17.133	123	18.386	147	18.19	899.7	27.31	1116.7	26.28	1311.9	25.39	1578.9	25.254	1687.9	25.673	1871.1	23.604	2051.6	21.5
اليمن الجنوبي	27	6.22	44	12.59	72	12.59	92	13.752	122	15.1	499.3	15.155	715.4	16.835	943.4	18.265	1136.4	18.18	1251.5	19.03	1443.0	18.204	1927.1	20.22
المجموع	434	100	435	100	572	100	669	100	808	100	3294.6	100	4249.4	100	5165.1	100	6252.2	100	6574.6	100	7926.8	100	9531.9	100
المجموع الكلي	4327		5647		7900		10023		11438		49480.2		52665.5		45392.5		57507.8		58759.2		72273.2		79904.6	

المصـــــدر : تم حسابها من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد, 1986, 1988 صفحات 191, 384, 323 على التوالي.

* تم حساب النسب من قبل الباحث.

دولار عام ١٩٨٦ ، جدول رقم (٢) . لهذا أصبحت الدول العربية تدور في حلقة مفرغة حيث ان الاقتراض الخارجي أصبح يزيد من عجز الحساب الجاري بينما عجز الحساب الجاري أصبح يتطلب مزيداً من الاقتراض .

بخصوص المجموعة الثانية من الأسباب والتي تتعلق بتزايد واتساع القروض من البنوك التجارية والدولية بالاضافة الى ارتفاع أسعار الفائدة، فحقيقة الأمر ان بعض البلدان العربية توسعت في الاقتراض أخذت تعتمد بشكل متزايد على التدفقات الميسرة وغير الميسرة وأدى الاتجاه الى الاقتراض التجاري قصير الأجل وبفوائد مرتفعة الى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول العربية مثل مصر والجزائر والمغرب .

لقد زاد حجم الفوائد التي تدفعها الدول العربية على قروضها من ١ , ١٨٣ مليون دولار عام ١٩٧٣ الى حوالي ١ , ٣ بليون دولار عام ١٩٨٥ وبمتوسط معدل سنوي بحوالي ٤ , ٢٤٪ ، جدول رقم (٢) . لاشك ان هذه الزيادة في أسعار الفائدة بجانب زيادة حصة المصادر الخاصة في الديون، تعود الى ارتفاع أسعار الفائدة العالمية والذي نجم بالدرجة الأولى عن السياسة المالية والنقدية التي اتبعتها الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة والتي أدت في بعض الأحيان الى تعويم أسعار الفائدة . مثلاً نجد أن نسبة الديون المعومة الفائدة يشكل حوالي ٣ , ٣٦٪ من اجمالي ديون المغرب عام ١٩٨٥ بينما تصل الى ٣٠٪ في الجزائر و٤ , ١٨٪ في الأردن (زكي، ١٩٨٨ : ١٣) . بشكل عام فقد ارتفعت الفائدة على قروض الدول النامية ذات الفائدة العائمة من ٨٪ الى ١٨٪ خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٥ (حمارنة، ١٩٨٦ : ٢٢) . لهذا يمكننا تلخيص هذه الأسباب في أن انهيار أسعار السلع الأساسية التي تصدرها الدول العربية وتدهور معدلات التبادل التجاري كان السبب الرئيسي في تدهور ميزان الحساب الجاري للدول العربية مما دفعها اى زيادة الاقتراض من الخارج لمواجهة الالتزامات الخارجية والداخلية . في نفس الوقت فان السياسات الاقتصادية للدول الصناعية قد أدت الى زيادة أسعار الفائدة ومع زيادة دور القطاع الخاص المصرفي في الاقتراض فقد تبدل هيكل المديونية الخارجية للدول العربية وتغيرت شروطها لغير صالح هذه الدول حيث ان ارتفاع معدلات الفائدة العالية قد أدى الى زيادة ديون الدول العربية القائمة المرتبطة بأسعار فائدة معومة والى زيادة تكاليف القروض الجديدة . كما ترتب أيضاً على ارتفاع أسعار الفائدة زيادة الضغط على الميزانيات

المحلية للدول العربية نتيجة ارتباطها بـديون عامة محلية والى انخفاض حجم الاستثمارات المحلية والى هجرة رؤوس الأموال الى أسواق الدول الصناعية. لهذا في الوقت الذي تبدو به عوامل خارجية وداخلية ساعدت على تصعيد هذه الأزمة، نجد أن العبء الرئيسي يقع على العوامل الخارجية.

(٣) هيكل القروض الخارجية للدول العربية :

ان التطور الذي طرأ على هيكل الديون الخارجية العربية من حيث توزيعها النسبي فيما بين القروض الرسمية والخاصة يعتبر مشابه الى حد ما لما حدث في الدول النامية حيث زاد النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادر خاصة على حساب النصيب النسبي للديون الرسمية. لاشك أن هذا يعود الى بعض الشروط التي تفرضها الهيئات الدولية على قروضها للدول النامية مما يجعل هذه الدول تلجأ الى مصادر تمويل خاصة بعيداً عن هذه الشروط. لقد بلغت نسبة الديون من المصادر الخاصة حوالي ٦٢,٦٪ من اجمالي ديون الدول النامية المتوسطة وطويلة الأجل عام ١٩٧٩ والتي ارتفعت لتصل الى ٦٥,٦٪ عام ١٩٨٥.

لاشك انه حدثت تطورات هامة على هيكل القروض الخارجية للدول العربية والذي انعكس بشكل رئيسي على طبيعة وشروط مثل هذه القروض. كان هناك تحول واضح خلال فترة السبعينات لصالح نسبة الديون المستحقة لمصادر خاصة والتي تتسم بارتفاع أسعار الفائدة وقصر مدتها الزمنية، ففي عام ١٩٧٢ كان نصيب الديون الخاصة حوالي ٢٩٪ من اجمالي الديون المستحقة على العالم العربي والتي ارتفعت الى ٤٨,٦٪ عام ١٩٧٩، الا انها بدأت في الانخفاض لتصل حوالي ٣٥,٨٪ من اجمالي الديون العربية عام ١٩٨٥، جدول رقم (٣). هذه الزيادة الملحوظة في حصة مصادر الاقراض الخاصة في الديون العربية نتج عن استمرار الاختلال فى موازين مدفوعات الدول العربية لفترة طويلة مما اضطرها للاقتراض المتكرر من الخارج من جهة، وعن ارتفاع مستويات الموارد اللازمة لتمويل العجوزات ومن اتباع تلك الدول لأساليب قصيرة الأجل لمعالجة اختلال موازين مدفوعاتها من جهة اخرى.

لقد أدت كل هذه العوامل الى التجاء الدول العربية الى مصادر الاقراض الخاصة مما جعل لها وزناً كبيراً في اجمالي الديون الخارجية العربية. ولاشك ان هذا ينعكس على خدمة

جـــــــدول رقـــــــم (٢)

أثر أعباء خدمة الديون على العجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات (بليون دولار)

	1972	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الحســـــاب الجـــــــارى	- 11.2	54.027	58.055	13.502	-11.579	-10.344	-2.543	-9.824
الميـــــــزان التجـــــــاري		106.656	101.744	50.014	22.461	20.283	20.798	86.6
الموقـف الكلـي لميـزان المدفوعـات		19.444	12.010	-1.613	-6.039	-3.513	12.664	-9.321
أعباء خدمة الديون (بليون دولار)	(0.906)	7.819	(8.713)	(8.9814)	(9.180)	(8.999)	(10.173)	(10.760)
- أقســـــــــاط	0.723	4.960	5.605	6.160	6.673	5.543	7.057	7.14
- فوائـــــــــد	0.183.1	2.856	3.108	2.821	2.507	3.456	3.116	3.62
* نسبة الفوائد المدفوعة الى مجموع عجز عجـــز الحســـــاب الجـــاري ٪ .	%1.6	%5.3	%5.3	%20.8	%21.6	%33.3	%120	%36.8
* الموقف الكلي لميزان المدفوعات بعد استبعاد أثر أعباء خدمة الديـــون .		27.263	20.723	7.335	3.141	5.486	10.6	1.349

المصـــــدر : لعام ١٩٧٢ من (زكي، ١٩٨٥ : ١٤٣).

للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٨ : ٣١٨ - ٣٢٢

* تـــم حســـابها مـــن قبـــل الباحـــث .

الدين عن طريق ارتفاع أسعار الفائدة وتقصير مدة سداد أقساط الدين .

يعتبر نصيب المصادر الخاصة أكبر في المجموعة الأولى والتي تضم الدول الأقل نمواً . مثلاً بلغ نصيب المصادر الخاصة في المجموعة الأولي حوالي ٨٦ , ٤٨٪ من اجمالي الديون العربية عام ١٩٧٩ ارتفع الى ٩ , ٣٦٪ عام ١٩٨٥ بينما بلغ نصيبها في المجموعة الثانية حوالي ٩ , ١٠٪ عام ١٩٨٩ ارتفع الى ٤ , ٢٢٪ عام ١٩٨٥ ، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٦ : ٣٨٥، ١٩٨٧ : ٤٠٥) . وقد أتت الجزائر في مقدمة الدول التي لجأت الى مصادر الاقراض الخاصة في المجموعة الأولي حيث بلغ نصيب تلك المصادر حوالي ٨٦٪ من اجمالي ديونها عام ١٩٧٩ انخفض الى ٨٠٪ عام ١٩٨٥ ، ثم المغرب ٥٣٪ عام ١٩٧٩ انخفضت الى حوالي ٣٥٪ عام ١٩٨٥ (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨١ : ١٧٢ ، ١٩٨٧ : ١٨١) .

لقد ارتفع نصيب مصادر الاقراض الخاصة في المجموعة الثانية نتيجة لارتفاع الديون الخارجية لسلطنة عمان والذي يأتي في معظمها من مصادر خاصة من أجل تمويل فجوة الموارد الناتجة عن استمرار زيادة الانفاق العام، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٧ : ١٨١) .

من الملاحظ اذن ان الوزن النسبي للديون المستحقة لمصادر خاصة في اجمالي ديون الدول العربية ذات الدخل المتوسط (المجموعة الأولى) أكبر من الوزن النسبي للديون الخاصة في اجمالي ديون الدول العربية الفقيرة والأقل نموا (المجموعة الثانية) والذي يشير الى ان مانحي القروض عندهم ثقة ائتمانية أكبر في الدول ذات الدخل المتوسط منها عن الدول العربية الفقيرة والتي لازالت تعتمد الى حد ما على القروض من المصادر الر سمية .

بخصوص الديون من المصادر الرسمية فقد انخفضت من حوالي ٧١٪ عام ١٩٧٢ لتصل حوالي ٩٤ , ٥١٪ عام ١٩٧٩ ومن ثم ٩ , ٦٤٪ عام ١٩٨٥ ، جدول رقم (٣) . من ضمن الديون الرسمية فان الديون متعددة الأطراف قد ارتفعت من ٨٪ من اجمالي الديون الرسمية عام ١٩٧٢ الى ٢٤ , ١٦٪ عام ١٩٨٥ في الوقت الذي انخفضت به حصة الديون الثنائية من ٦٣٪ عام ١٩٧٢ الى ٦٨ , ٤٨٪ عام ١٩٨٥ ، جدول رقم (٣) . ولما كانت القروض المتعددة الأطراف، خاصة المقدمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تعتبر قروضا أكثر تكلفة من القروض الثنائية الحكومية، فان النمو الواضح في الديون

المتعددة الأطراف يعكس الى حد ما تشويهاً في بنية الديون الرسمية من جهة ويضيف عبء آخر على الدول العربية من جهة اخرى.

لذلك على الرغم من ان نصيب مصادر الاقراض الخاصة من اجمالي الديون العربية قد انخفض خلال السنوات الأخيرة مقارنة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وارتفع في المقابل نصيب المصادر الرسمية (الثنائية والمتعددة الأطراف)، الا ان مصادر الاقراض الخاصة لازالت تشكل نسبة كبيرة الى حد ماوالتي تعكس أعباء هذه الديون على الدول العربية خاصة اذا ما علمنا أن شروط القروض من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف تعتبر الى حد ما سهلة وميسرة مقارنة بشروط القروض الخاصة والتي تمنح لفترات أقصر وبفائدة أعلى وفترة سماح أقل والذي أدى إلى ارتفاع أعباء المديونية لدى الدول العربيةالمدينة كما سيظهر في مرحلة لاحقة من هذه الدراسة.

(٤) مؤشرات أعباء الديون الخارجية للدول العربية :

هناك ثلاثة مؤشرات تستخدم لمعرفة القيمة الحقيقية للدين ومدفوعات خدمته.

الأول : هو نسبةالدين الى حجم صادرات السلع والخدمات (الدين/ الصادرات) حيث تستعمل حصيلة الصادرات كمؤشر لقياس حجم الديون الخارجيةوالقدرة على خدمتها.

الثاني : هو نصبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي (الدين/ الناتج المحلي الاجمالي).

الثالث : هو نسبة خدمة الدين (مدفوعات الوائد + الأقساط) الى صادرات السلع والخدمات.

أ - نسبة الدين إلى صادرات السلع والخدمات للدول العربية :

باستخدام معيار الأرصدة القائمة الغير مسددة نسبة الى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات نجد أن هذا المعدل قد ارتفع من ٢٨,٠٨٪ عام ١٩٨٩ الى ٥٦,٦٪ عام ١٩٨٤ ومن ثم الى ١١٦,٨٪ عام ١٩٨٦، جدول رقم (٣). هذا الارتفاع بنسبة الديون الى الصادرات العربية يعكس أولا انخفاض حجم صادرات الدول العربية من جهة وزيادة حجم ديونها من جهة أخرى.

جـــــدول رقـــــم (٣)

هيكـــل القـــروض الخارجـــية للـــدول العربيـــة*

ونسبة اجمالي الدين الى كل من الصادرات والناتج المحلي الاجمالي (٪)

1985 - 1972

نـــوع الديـــن	1972	1973	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
اجمالي الديون العربية (مليون دولار)			4205.41	5679.41	8056.67	9973.64	11438	49480,2	52665.5	45392.5	57507.8	58759.2	72273.2
- مصـــادر خاصـــة (٪)	29	38.3	39.7	41.6	43.10	46.84	48.06	44.09	41.84	38.36	35.52	34.64	35.8
- مصـــادر رســـمية (٪)	71	61.2	60.3	58.42	56.9	53.16	51.94	55.91	58.16	61.64	64.48	65.36	64.92
- متـــعددة الأطـــراف (٪)	8	5.3	5.97	6.58	11.11	11.94	11.40	12.61	13.40	14.30	14.99	16.05	16.24
- ثنائـــــــية (٪)	63	55.9	54.9	51.56	45.79	41.23	40.54	43.30	44.76	47.34	49.49	49.31	48.68
** ديـــون / الصـــادرات (٪)			22.28	22.55	28.55	38.49	28.08	26.73	27.23	30.46	36.70	56.6	73.12
** ديـــون / النـــاتج المحلي (٪)			28.8	30.5	37.5	42.6	40.2	34.65	35.0	40.9	40.7	39.3	41/7

المصـدر : ١٩٧٢، ١٩٧٣ (زكي، ١٩٨٥ : ٨٩) ، (حمارنة ، ١٩٨٦ : ٣٢) على التوالي.

١٩٧٠ - ١٩٧٨ ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١ : ٢٨٦ .

١٩٧٦ - ١٩٨٥ ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦ : ٣٨٥، ١٩٨٧ : ٤٠٥

* القروض الخارجية للدول النفطية غير مشمولة في البيانات .

** تم حساب النسب من قبل الباحث بناء على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٨٠، ١٩٨٥ و ١٩٨٨).

لاشك أن هذا المؤشر يحمل في طياته بعض السلبيات حيث يهمل الى حد ما التطورات المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على قدرة الدولة على دفع ديونها، كذلك يعجز عن رؤية الانخفاض في سعر الدين. دلالة هذا المؤشر تعتبر واضحة وهي انه كلما ارتفعت النسبة كلما دل ذلك على ثقل عبء الديون الخارجية حيث ان جزءاً كبيرا من حصيلة الصادرات سوف يذهب الى الدول المقرضة. لقد انخفضت نسبة الدين الى اجمالي صادرات السلع والخدمات بالنسبة للجزائر والأردن وتونس مقارنة في السنوات الأولى وارتفعت بالنسبة للأقطار العربية الأخرى مما يعكس ارتفاعا واضحاً للمديونية في بعض الأقطار العربية، جدول رقم (٣).

ب - نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي:

أدت الزيادة المتغيرة على الديون الخارجية للدول العربية الى ارتفاع واضح في نسبة الديون الخارجية المستحقة على هذه الدول الى اجمالي الناتج المحلي حيث ارتفعت هذه النسبة من حوالي ٨,٢٨٪ عام ١٩٧٥ الى ٦,٣٤٪ عام ١٩٨٠ ومن ثم الى ٦,٤١٪ عام ١٩٨٦، جدول رقم (٤). لا شك ان ارتفاع هذه النسبة يعبر عن مدى تزايد اعتماد الدول العربية على التمويل الخارجي في علاج مشاكلها الاقتصادية. لهذا أصبحت هذه الدول مضطرة أن تحول وبشكل منتظم أجزاء كبير ة من ناتجها القومي للدول المقرضة وفاء لالتزاماتها الخارجية مما يؤدى الى زيادة نصيب الأجانب في الناتج المحلي لهذه الدول. تعتبر هذه النسبة مرتفعة حتي بالمقارنة مع مثيلا تها من الدول النامية اذ بلغت نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية حوالي ١,٣٤٪ عام ١٩٨٤ و٤,٣٨٪ عام ١٩٨٧ ومن المتوقع ان تنخفض لتصل الى ٥,٣٤٪ عام ١٩٨٩.

ارتفعت نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي في المجموعة الأولى (دول متوسطة النمو) من ٢٨٪ عام ١٩٧٥ الى ٥,٤٠٪ عام ١٩٧٦ ومن ثم الى أكثر من ٥٠٪ عام ١٩٨٦ بينما بقيت هذه النسبة تقريبا ثابتة عند ٣٦٪ في المجموعة الثانية. لهذا يتضح مدى الاعتماد الكبير على الاقتراض من الخارج لتمويل الانفاق المحلي من النسبة العالية للدين الى الناتج المحلي الاجمالي والذي بلغ متوسط تلك النسبة لمجموع الدول العربية المقترضة حوالي ٦,٤١٪ خلال عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، حين كانت في ثمان دول أعلى من ٥٠٪ وبلغت ٢٠٠٪ عام ١٩٨٦ في كل من موريتانيا واليمن الجنوبي و١٠٠٪ في المغرب و٨٢٪ في كل

من السودان والصومال، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٨ : ١٣٨).

بالرغم من أهمية مقياس نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي، الا انه لا يعطي صورة دقيقة عن مدى قدرة الدولة على تسديد ديونها على المدى البعيد، لأن ذلك يعتمد على طول المدة، شروط القرض، نوع ومقدار سعر الفائدة، حصة الاستهلاك المحلي في الناتج المحلي الاجمالي وغيرها، وقد يكون استخدام نسبة الديون الخارجية الى صادرات السلع والخدمات مؤشرا أفضل على قدرة الدول على تمويل ديونها في المدى المتوسط والقريب. ولكن وان كانت نسبة الديون الى الصادرات والى الناتج المحلي الاجمالي تمثل الى حد ما جانبا مهماً من المشكلة بالنسبة للدول العربية في المدى الطويل، فان الأكثر أهمية في المدى القريب هو نسبة خدمة الديون الى الصادرات من السلع والخدمات والذي يعتبر مؤشراً مهما لقياس عبء ثقل هذه الديون الخارجية.

جـ - معدل خدمة الديون الخارجية:

لقد درج الاقتصاديون على استخدام مؤشراً معيناً لقياس مدى العبء الذي يتحمله الاقتصاد القومي للوفاء بالتزاماته الناشئة عن ديونه الخارجية. هذا المؤشر هو معدل خدمة الدين والذي يعكس نسبة ماتستنزفه مدفوعات خدمة الديون الخارجية من اجمالي حصيلة الصادرات من السلع والخدمات والذي يمثل بـ:

$$\text{معدل خدمة الدين} = \frac{\text{الفوائد + الأقساط}}{\text{حصيلة الصادرات}} \times ١٠٠$$

يدل هذا المؤشر على انه كلما ارتفع هذا المعدل، كلما دل ذلك على ثقل عبء الديون الخارجية على الاقتصاد القومي حيث يصبح ما تبقى من حصيلة الصادرات قليلاً وربما لا يكفي لتمويل جزء بسيط من وادرات هذه الدولة أو الدول. بمعنى آخر فان هذا المؤشر يعكس مشكلة السيولة الدولية للبلد المدين حيث نجد أن الدول الدائنة تهتم بطبيعة هذا المؤشر في الدول المدينة وذلك للاطمئنان على قدرة الدول على سداد أعباء ديونها لأن أهم مصدر لتسوية التزامات ديون الدول المدينة يتمثل بحصيلة صادراتها من السلع والخدمات.

لو نظرنا الى التطور الذي طرأ على مبالغ خدمة الديون الخارجية للدول العربية لوجدنا

جـــــدول رقـــــم (٤)

خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية (مليون دولار) ونسبة مئوية (٪) *

1986 - 1975

	1975		1976		1977		1978		1979		1980		1981		1982		1983		1984		1985		1986	
	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١	مليون دولار	١
المجموعة الأولى: الأردن	5	1.202	7	1.275	10	1.497	18	1.8	28	1.7	133.00	1.775	199.00	2.42	193.00	2.233	213.00	2.155	207.2	2.45	454.3	4.79	540.3	5.39
تونـــــس	28	6.731	30	5.46	40	5.988	52	5.2	69	4.212	431.00	5.754	517.50	6.292	485.50	5.62	598.10	6.062	653.9	7.744	676.9	7.134	793.2	7.9
الجزائـــــر	125	30.05	223	46.62	293	43.8	396	39.6	68.3	41.7	3849.00	51.384	3817.6	46.41	4261.1	49.30	4945.1	50.04	4558.8	53.995	4583.6	48.306	5155.0	51.45
الســـــودان	30	7.211	28	5.10	17	2.545	20	2.00	78	4.762	95.70	1.28	142.10	1.73	118.60	1.372	144.4	1.46	104.3	1.235	130.4	1.374	55.4	.553
ســـــوريا	28	6.731	30	5.464	29	4.341	60	6.00	70	4.273	374.00	4.993	362.00	4.401	373.00	4.316	396.4	4.011	329.9	3.91	360.2	3.796	297.0	2.96
مصـــــر	163	39.183	191	34.79	213	31.89	321	23.1	554	33.822	1417.00	18.92	1903.0	23.136	1877.8	21.73	2465.9	24.951	1827.8	21.65	2248.9	23.701	1736.3	17.33
المغـــــرب	37	8.9	40	7.286	66	9.88	133	13.3	156	9.524	1191.00	15.89	1284.0	15.61	134.0	15.434	1120.10	11.33	761.0	9.013	1034.4	10.90	1441.5	14.38
المجمـــوع	416	100	549	100	668	100	1000	100	1630	100	7490.7	100	8225.2	100	8642.9	100	9883.0	100	8442.9	100	9488.7	100	10018.7	100
المجموعة الثانية : الصومـــال	1	4.762	0	0	3	7.895	3	6.38	4	7.692	8.90	2.714	47.00	13.53	20.40	7.598	22.10	7.63	26.8	6.25	57.2	.9.076	72.0	9.7
عمـــــان	9	42.86	9	28.125	23	60.53	35	74.5	24	46.154	254.00	77.463	145.00	41.74	117.70	43.84	143.10	49.395	214.4	49.98	255.2	46.495	394.6	53.17
موريتانيـــا	10	47.67	22	68.75	11	28.95	6	12.77	15	28.85	30.00	9.15	54.0	15.54	40.00	14.897	36.70	12.67	43.2	10.07	78.4	12.44	77.2	10.4
اليمـن الشـمالي	1	4.762	1	3.125	1	2.63	3	6.4	6	11.54	22.00	6.71	64.0	18.42	55.00	20.484	42.10	14.53	67.6	15.76	125.7	19.95	99.1	13.35
اليمـن الجنـوبي	0	0	0	0	0	0	0	0	3	5.77	13.00	3.965	37.40	10.766	35.40	13.184	45.70	15.774	77.0	17.95	113.7	18.042	99.2	13.36
المجمـــوع	21	100	32	100	38	100	47	100	52	100	327.9	100	347.4	100	13.184	100	289.7	100	429.0	100	630.2	100	742.1	100
المجمـوع الكلي	437		581		706		1047		1047		7818.6		8572.6		100		10172.7		8871.9		10118.9		10760.8	

المصـــــدر : تم حسابها من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد, 1987, 1988, 1980, 1985 صفحات 194, 369, 402, 322 على التوالي.

* تم حساب النسب المئوية من قبل الباحث.

انها زادت من ٩٠٦,٨١ مليون دولار عام ١٩٧٢ الى ٨٧١٨,٦ مليون دولار عام ١٩٨٠ ومن ثم الى ١٠٧٦٠,٨ مليون دولار عام ١٩٨٦، جدول رقم (٤). بمعنى آخر فقد نمى عبء المديونية بمتوسط معدل سنوى حوالي ٤,٣٠٪ وهو نمو تجاوز معدلات نمو دخول هذه الدول وكذلك تجاوز معدلات حصيلة الصادرات مما يعتبر مؤشر خطير على ازمة مديونية تلك الدول (زكي، ١٩٨٨: ١٣٠). لقد ارتفع حجم الفوائد المدفوعة على الديون العربية من ١٨٣,١ مليون دولار عام ١٩٧٢ الى ٣,١ بليون دولار عام ١٩٨٥ أي بمتوسط معدل سنوي ٤,٢٤٪ حيث أن هذا المعدل يفوق معدل نمو اجمالي عبء خدمة الديون مما يعكس مدى ارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض (زكي، ١٩٨٨: ١٣). في نفس الوقت فقد زادت مدفوعات الأقساط من ٧٢٣,٧ مليون دولار عام ١٩٧٢ الى ٥,٦ بليون دولار عام ١٩٨٥ بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ١,١٩٪ (زكي، ١٩٨٨: ١٣). يعود هذا النمو الى ارتفاع حجم الديون الخارجية من ناحية والى زيادة نسبة الديون من المصادر الخاصة الى اجمالي الديون العربية.

لا شك أن هذا التطور الحاد في مبالغ خدمة الديون الخارجية المستحقة على الدول العربية كان يعود أساسا الى تفاقم مبالغ خدمة الديون في الدول العربية ذات المديونية الثقيلة مثل مصر و الجزائر والمغرب وتونس حيث شكلت المبالغ التي تحملتها هذه الدول الأربعة لخدمة ديونها الخارجية ما يعادل ٥,٨٥٪ من اجمالي ديون المجموعة الأولى عام ١٩٧٥ ارتفع الى ٩,٩١٪ عام ١٩٨٠ ومن ثم الى ٩٠٪ عام ١٩٨٥، جدول رقم (٤). كذلك شكلت خدمة ديون عمان واليمن الشمالية والجنوبى حوالي ٥,٧٨٪ من اجمالي ديون المجموعة الثانية عام ١٩٨٥، جدول رقم (٤). كما يبدو ان تفاقم مشكلة مدفوعات خدمة الديون الخارجية المستحقة على مجموعة الدول العربية يعود أساساً الى تفاقم هذه المشكلة في خمس أو ست دول عربية أساسية.

١- نسبة خدمة الدين الى صادرات السلع والخدمات:

لاشك أن أعباء خدمة الديون تؤدي بشكل أو بآخر الى نقص في النقد الأجنبي للبلاد العربية المدينة حيث عندما ينمو عبء الدين بنسبة أعلى من نمو حصيلة الصادرات فهذا يؤدي الى ارتفاع معدل خدمة الدين مقاساً بنسبة مدفوعات الأقساط والفوائد الى حصيلة الصادرات. لقد ارتفعت هذه النسبة في الدول العربية من ٩,٢٪ عام ١٩٧٥ الى ٢٠,٥٪

عام ١٩٨٠ ومن ثم الى ٧,٥٠٪ عام ١٩٨٦، جدول رقم (٥). دلالة ارتفاع هذا المعدل هو أن الدول العربية أصبحت تخصص بشكل عام جزءاً كبيراً من دخولها بالنقد الأجنبي المتأتي من حصيلة الصادرات لدفع أعباء ديونها الخارجية مما يجعل ما تبقى لا يكفي لتمويل وادراتها الضرورية مما يؤدي في النهاية الى انخفاض قدرة هذه الدول على الاستيراد حيث انه يمكن قياس المقدرة على الاستيراد من خلال:

$$\text{المقدرة على الاستيراد} = \frac{\text{الصادرات} - (\text{خدمة الدين} + \text{تحويلات الأرباح})}{\text{متوسط سعر الواردات}}$$

وكلما زادت أعباء خدمة الدين والأموال المحولة كأرباح أو فوائد أو أقساط كلما انخفضت القدرة على الاستيراد.

تعتبر هذه النسبة مرتفعة في الجزائر وتونس ومصر والمغرب بالاضافة الى السودان، جدول رقم (٥). ينطوي هذا المؤشر على حساسية خاصة اذ ان جميع الدول العربية تدرج تحويلات العاملين في الخارج في بند الصادرات من الخدمات. بما أن أزمة الكساد التضخمي وانعكاساتها بما فيها انخفاض أسعار صادرات الدول النامية والارتفاع النسبي لأسعار وارداتها ساهمت في تعميق العجز في موازين الدول النامية وزيادة مديونيتها، فانها أدت الى تضييق فرص العمل أمام العمالة الوافدة خاصة في الدول النفطية النامية، مما أدى الى تفاقم مؤشر نسبة خدمة الدين الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات. من الجدير بالذكر في هذا المجال ان الجزائر وتونس والمغرب ومصر والسودان تعتبر من الدول المصدرة للعمالة والتي تأثرت بالأوضاع الاقتصادية في الدول العربية المصدرة للنفط.

تعتبر نسبة خدمة الدين الى صادرات السلع والخدمات مرتفعة في المجموعة الأولى لأنها تضم اكبر دولة عربية مدينة مثل مصر وتونس والاردن، بينما تعتبر هذه النسبة منخفضة في المجموعة الثانية حيث لم تتجاوز ٧٪ عام ١٩٨٤. الا ان ذلك الواقع لا يعكس الوضع العام لدول المجموعة حيث انها بلغت نسبة مرتفعة في اليمن الشمالي مثلا نتيجة للتدني الكبير في مستوى الصادرات. كذلك يرجع تدني النسبة في دول المجموعة الثانية دولة عمان التي تبلغ صادراتها عدة امثال مجموع صادرات بقية دول المجموعة (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٥: ١٦٤). لهذا تظهر نسبة الدين الى الصادرات الضغوط التي

جـــــدول رقـــــم (٥)

نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي، وصادرات السلع والخدمات والاحتياطات الدولية (٪)

1975 - 1986

	1975			1976			1977			1978			1979			1980			1981			1982			1983			1984			1985			1986		
	الناتج المحلي	الصادرات	الاحتياطات	الناتج المحلي	الصادرات	الاحتياطات	الناتج المحلي	الصادرات	الاحتياطات	الناتج المحلي	الصادرات	الاحتياطات	الناتج المحلي	الصادرات	الاحتياطات	الناتج المحلي	الصادرات	الاحتياطات	الناتج المحلي	الصادرات	الاحتياطات	الناتج المحلي	الصادرات	الاحتياطات	الناتج المحلي	الصادرات	الاحتياطات	الناتج المحلي	الصادرات	الاحتياطات	الناتج المحلي	الصادرات	الاحتياطات	الناتج المحلي	الصادرات	الاحتياطات
المجموعة الأولى: الأردن	2.2	3.23	4.41	2.2	2.97	5.9	2.5	3.01	5.99	3.7	4.4	6.3	4.8	5.5	8.5	4	5.4	11.85	6.25	6.3	18.84	5.01	6.1	21.90	4.9	7.1	24.4	14.7	27.48	40.3	12	6.07	111.9	10.7	73.9	123.3
تونس	2.3	8.15	25.67	2.3	7.42	28.59	2.8	9.00	42.53	3.2	11.36	47.08	3.8	12.9	55.41	6	12.9	72.9	6.39	13.9	96.6	6.28	15	79.92	7.2	19.7	100.23	25.4	36.5	169.72	8.3	39.7	290.5	8.3	44.98	259.8
الجزائر	3.2	8.36	38.95	4.7	16.47	44.04	5.2	16.57	63.46	6.0	19.93	76.40	8.3	34.5	103.1	9.2	24.9	102.2	9.8	24.8	103.3	10.6	28.6	176.2	10.7	32.2	237.3	26.7	35.72	312.12	8.3	34.9	161.6	8.0	63.9	310.5
السودان	2.5	14.93	294.9	1.8	15.98	433.1	1.0	9.63	279.49	1.0	12.21	275.9	3.6	37.7	420.4	12	6.9	214.6	1.8	5.0	903.8	7	10.8	559.5	3	8.4	517.4	2	10.02	302.9	1.6	20.5	748.4	.5	16.9	947.
سوريا	1.9	7.29	2.84	1.7	5.04	32.44	1.6	4.44	21.56	3.0	13.40	80.4	3.1	11.5	72.62	3	11.2	88.47	1.9	10.6	102.1	1.79	10.5	159.5	1.28	9.6	585.3	4.4	13.9	103.9	2.1	14.28	349.6	2.9	15.9	475.2
مصر	4.7	15.09	197.0	4.1	17.30	279.6	5.8	26.63	264.9	5.5	25.08	256.5	7.3	17.03	200.2	8.5	15.4	134.9	7.25	20.9	266.9	1.73	20.5	285.5	1.48	18.9	266.4	19.01	54.2	284.7	7.1	54.58	264.4	2.8	65.9	209.4
المغرب	1.5	6.40	39.67	1.5	7.01	34.9	2.2	9.35	54.22	4.0	20.79	91.97	4.1	24.59	146.0	6.7	27.6	298.8	8.39	31.3	552.7	5.85	35.3	619.2	5.94	29.1	1109.9	25.5	33.3	1472.2	8.6	45.16	821.2	8.5	34.2	683.2
المجموعة الثانية: الصومال	1.0	2.12	4.26	0.7	1.30	2.37	2.3	1.67	2.59	2.1	2.08	4.11	2.0	0.58	4.69	0.58	3.4	63.4	2.68	6.1	156.6	9.14	7.4	295.4	8.9	11.6	270.65	3.3	41.8	22.70	2.16	54.2	1960	4.7	81.3	562.5
عمان	1.6	3.36	13.79	1.4	3.06	11.15	3.1	7.12	20.10	5.2	10.64	36.18	2.7	14.56	36.75	3.73	6.6	22.5	1.8	2.9	106.7	2.57	2.4	13.46	1.64	3.1	17.76	.79	4.8	23.82	2.5	5.16	23.54	5.1	13.8	40.76
موريتانيا	9.1	18.78	78.34	15.	28.5	95.27	7.7	14.10	83.61	4.7	9.84	34.04	10.0	23.11	58.71	4.3	10.9	21.38	6.83	15.8	33.33	1.8	11.7	27.60	1.7	9.9	35.03	17.7	14.7	55.74	12.2	20.9	131.41	8.5	18.4	160.16
اليمن الشمالي	0.3	00.0	0.00	1	00.0	0.00	0.1	0.00	0.00	0.5	0.49	7.10	0.7	2.78	5.76	0.819	1.3	1.667	2.237	4.9	6.6	5.36	3.8	9.9	5.1	2.9	24.11	6.5	7.77	30.75	3.4	0.14	25.03	2.6	4.79	22.9
اليمن الجنوبي	0.0	1.62	1.13	0.0	0.84	0.55	0.0	0.53	0.33	0.3	1.58	1.06	1.8	2.18	2.14	1.348	2.4	3.8	2.36	6.2	7.39	1.75	5.6	119.2	1.2	7.2	11.55	22.8	2.5	21.22	8.6	2.63	59.8	9.7	3.25	71.9

المصـــــدر : للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩ من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٠ : ١٩٥ ، ١٩٨١ : ٢٩٠ السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٦ تـم خسابها مـن قبل البـاحث بنـاءاً على بيانـات من التقـرير الاقتصـادي العربي الموحـد للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ .

يشكلها الديـن العام على حصيلة الدول العربيـة من العملات الأجنبية حيـث مثلاً في عام ١٩٨٦ بلغـت تلك النسبـة حـوالي ٥٠٪ أي انه في سبيـل الـوفـاء بالتـزامـات دينها العـام الخارجي كان يجب على الدول العربية توجيه حوالي نصف حصيلتها من الصادرات.

٢ - نسبة خدمة الدين الى الناتج المحلي للدول العربية:

لاشـك أن معدل خـدمـة الديـن الى النـاتج المحلي الإجمالي يعكـس الى حـد ما نصيـب الأجانـب من النـاتج المحلي الإجمالي. لقـد ارتفعت نسبـة خدمـة الديـن الى الناتـج المحلي الإجمالي في الدول العـربية بـاطراد خـلال فترة الدراسـة حيث وصـل نصيب الأجـانب في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٢٪ في كل من موريتانيا والأردن والى أكثرمن ٨٪ في كل من مصر والجزائر والمغرب واليمن الجنوبي في عام ١٩٨٥، جدول رقم (٥).

من أخطـر ما ينطـوي عليه المستوى الحالي لخدمـة الديـن، أن نسبتها الى النـاتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العـربية المقترضة عام ١٩٨٦ يمثـل حوالي ٩٪ من متوسـط المعدل السنـوي لتلك الـدول خـلال ١٩٨٠-١٩٨١ (الأمانـة العـامة لجامعـة الـدول العربيـة، ١٩٨٨ : ١٣٦). مما يعني ان معظم النمو في الدول المقترضة يستخدم لخدمة ديونها.

ويجب الاشارة الى أن معـدل خدمة الـدين بشكل عـام قد لا يعتبر مؤشر جيـد للعبء الحقيقي للديـون الخارجية للدول العربية بشكـل خاص والدول النامية بشكـل عام حيث يأخذ في الاعتبـار فقط التحويلات الـرسمية المسجلة لخدمة أعبـاء القروض الخارجية بينما التحويلات الأخرى التي لا تأخذ شكلاً رسمياً فلا تنعكس في معدل خدمة الدين (زكي، ١٩٨٥ : ١٢٤). كذلك انخفاض معـدل خدمة الدين في بعض الـدول العربية كما رأينا لا يعني بالضرورة انخفاض عبء الديون الخارجية لهذه الدول حيث من الجائز أن تكون هذه الدول لازالت تتمتع بفترات السماح لجزء كبير من قروضها. بمعنى آخر فان معدل خدمة الدين قد يصلح كمؤشر بسيط في المدى القصير حيث يعكس مـا تستنزفه مدفوعات خدمة الـديـون (الأقساط + الفـوائد) في سنـة معينـة من حصيلـة النقـد الأجنبـي الذي تـأتي بـه الصادرات مـن السلع والخدمات في تلـك السنة. لهذا كلما زادت نسبـة ماتمتصه خـدمات الـديون الخارجيـة مـن حصيلة الصـادرات، كلما زاد عبء الـديـون الخارجية والعكـس صحيح.

يمكن القـول أن هذا المؤشر يصـور مشكلة عـبء الديـون الخارجية على انها انعكـاس

لمشكلة السيولة الدولية بينما الصحيح هو أن عبء الديون الخارجية والتمويل الخارجي لا يرتبط فقط بمشكلة السيولة الدولية فحسب وانما بكثير من المتغيرات والعوامل الاقتصادية التي تؤثر في طاقة البلد المدين على خدمة مدفوعاته الخارجية، (زكي، ١٩٧٧ : ٣٥٥).

هناك بعض الملامح المشتركة لمشكلة خدمة الديون في الدول العربية منها على سبيل المثال اعتماد العديد من الدول العربية على سلعة واحدة أو مجموعة قليلة من السلع القابلة للتصدير في الأردن والمغرب مثلا يحققان ٤٠٪ من ايرادات الصادرات من الفوسفات والبوتاس بينما يحقق السودان ٦٠٪ من ايرادات الصادرات عن طريق بعض المحاصيل الزراعية خاصة القطن.

كذلك الافراط في الاعتماد على المساعدات الخارجية وتحويلات أبناء البلاد العاملين في الخارج، وهذه مصادر دخل غير مستقرة فضلا عن انها عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية، حيث يشكل هذا المصدر بالنسبة لبعض البلدان مثل الأردن والمغرب واليمن الشمالي والسودان وسوريا اكثر ٤٠٪ من ايرادات حسابها الجاري. كذلك تشترك الدول العربية في قصر آجال الديون المتعاقد عليها حيث أن العديد من هذه الدول قام بتمويل المشاريع التنموية طويلة الأجل عن طريق قروض ذات آجال قصيرة، (بنك الخليج الدولي، يوليو/ ١٩٨٩ : ٣). بالاضافة هناك بعض الملامح الأخرى مثل بقاء سعر صرف العملة فوق قيمتها الحقيقية مما يؤدى الى تآكل القدرة التنافسية السعرية للصادرات ويشجع على المضاربة بسبب توقع انخفاض قيمة العملة مستقبلاً.

(٥) آثار الديون الخارجية على اقتصاديات الدول العربية المقترضة :

لازالت المديونية الخارجية للدول العربية تشكل عبئا كبيراً على النمو في هذه الدول. ففي الفترة ١٩٨٦/ ١٩٨٧ خصصت هذه الدول حوالي ٦,٢٣٪ من صادراتها النفطية لتغطية خدمة الديون، (بنك الخليج الدولي، ١٩٨٩ : ٤). وعلى هذا الأساس فان قصة الديون أصبحت واحدة من أهم مظاهر الاختلالات الاقتصادية الدولية ففي الوقت الذي قلصت فيه الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، من وارداتها بسبب حاجاتها للموارد لمقابلة خدمة الديون، تأثرت اقتصادات الدول الصناعية سلبيا بسبب انخفاض صادراتها وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة.

كما أوضحنا في الجزء الأول من الدراسة فان حجم الديون الخارجية للدول العربية قد زاد بمعدلات مرتفعة منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات حيث وصل حجم الديون الخارجية العربية حوالى ٧٠,٩ بليون دولار عام ١٩٨٦ . في نفس الوقت أظهرت بعض المؤشرات مدى ثقل عبء هذه الديون من خلال نسبة الديون الخارجية العربية الى الصادرات والناتج المحلي الاجمالي. لقد بلغ معدل خدمة الديون في بعض الدول العربية نسبا مرتفعة مما حدا بهذه الدول الى محاولة جدولة ديونها مما يعكس مدى الاضطراب الواضح في مدفوعات الدول العربية الخارجية.

نحاول أن نستعرض في هذا الجزء الآثار الاقتصادية المترتبة على تطور أزمة الديون الخارجية وعلى التزام الدول العربية المدينة بتسديد خدمة ديونها في الوقت الذي تعاني فيه من انخفاض عائدات صادراتها من جهة وانخفاض تدفق القروض الجديدة من جهة اخرى. تتمثل هذه الآثار في:

أ - أثر الديون الخارجية على موازين مدفوعات الدول العربية:

تعاني الدول العربية من وجود عجز في مو ازين مدفوعاتها ورغم أن هناك عدة عوامل مسئولة عن مثل هذا العجز الا أن زيادة حجم الديون الخارجية وما ترتب عليها من أعباء تعتبر الى حد ما أحد العوامل الرئيسية التي أدت الى هذا العجز المستمر.

تعاني الدول العربية من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها حيث استمر ميزان المدفوعات في التدهور خلال السنوات الأخيرة بما فيها الدول النفطية حيث تحول الموقف الكلي لموازين مدفوعاتها من فائض بلغ ١٦ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى عجز بلغ ٣,٥ بليون دولار عام ١٩٨٤ ومن ثم الى عجز يقدر بـ٩,٣٢ بليون دولار عام ١٩٨٦، جدول رقم (٢). يرجع السبب في تدهور الموقف الكلي لميزان المدفوعات الى انخفاض اسعار النفط وما صاحبه من انخفاض ملحوظ في فائض موازين الدول النفطية التجارية. فقد تحول الوضع في موازين الحساب الجاري من فائض بقيمة ٥٤ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى عجز بقيمة ١٠,٣٤ بليون دولار عام ١٩٨٤ ومن ثم الى عجز بقيمة ٩,٨٢ بليون دولار عام ١٩٨٦، جدول رقم (٢). لاشك ان موازين مدفوعات الدول العربية الغير نفطية لاتزال تعاني بصفة عامة من اختلالات مزمنة تتمثل في توالي ظهور العجز في الموازين التجارية والجارية، الأمر الذي يؤدى الى استمرار البحث عن مصادر للتمويل والى الحاجة

الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح الاختلالات التي تقف وراء العجز. وتلعب التحويلات الخاصة والرسمية الى دول هذه المجموعة (الغير نفطية) دوراً رئيسياً في تغطية جزء من العجز في موازين السلع والخدمات بينما تجري تغطية الجزء الآخر بواسطة الاستثمارات الأجنبية والقروض الخارجية مما قاد الى تراكم المديونية الخارجية في هذه الدول وتعاظم عبء خدمتها مما أدى الى زيادة الضغوط على موازين المدفوعات.

لاشك انه بعد زيادة حجم الديون الخارجية العربية بنسب مرتفعة أصبحت مدفوعات خدمتها تشكل أحد أهم البنود المسببة للعجز في الحساب الجاري (مدفوعات الفائدة) وفي حساب العمليات الرأسمالية (الأقساط). وهكذا أصبح المأزق الذي تواجهه الدول العربية يتمثل في انه بعد ان كان الاقتراض وسيلة مؤقتة لسد العجز بالميزان التجاري، اصبح الافراط في الاقتراض عاملاً جوهرياً مسبباً لهذا العجز. لقد لاحظنا أن الفوائد المدفوعة على القروض الخارجية قد زادت من ١,١٨٣ مليون دولار عام ١٩٧٢ الى حوالي ١,٣ بليون دولار عام ١٩٨٥ وبمتوسط معدل نمو سنوي ٤,٢٤٪ خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٥، وهو معدل يفوق معدلات نمو كل من الناتج المحلي الاجمالي والصادرات، مع ارتفاع عبء الفوائد بهذا الشكل فانها أصبحت تعتبر سبباً جوهرياً من أسباب العجز الهيكلي لحسابات الدول العربية الجارية.

ولو حاولنا توضيح أثر أعباء خدمة الديون على ميزان المدفوعات للدول العربية لوجدنا ان استبعاد هذه الأعباء يحسن الوضع الكلي لميزان المدفوعات. مثلاً في عام ١٩٨٠ فقد ارتفع فائض ميزان المدفوعات من ١٩ بليون دولار الى ٢٧ بليون دولار بعد استبعاد تأثير التسديدات على وضع الميزان، بينما تحول العجز في ميزان المدفوعات عام ١٩٨٤ من ٣,٥ بليون دولار الى فائض مقداره ٤,٥ بليون دولار، جدول رقم (٢). كذلك تحول العجز عام ١٩٨٦ من ٩,٣٢ بليون دولار الى فائض مقداره ٤٣,١ بليون دولار.

لهذا هناك علاقة قوية ومباشرة بين مدفوعات الفوائد وموازين الحساب الجاري للدول العربية حيث ان المدفوعات المخصصة لفوائد الديون الخارجية تدخل ضمن بنود ميزان الحساب الجاري. لقد شكلت مدفوعات الفوائد ما نسبته ٣,٥٪ من العجز في الحساب الجاري عام ١٩٨٠ ارتفعت الى ٣٣٪ عام ١٩٨٤ ومن ثم الى ١٢٠٪ عام ١٩٨٦[٥]، مما يؤكد أهمية دور مدفوعات الفائدة في حجم العجز في الحساب الجاري. بعد عام ١٩٨٥

أصبحت الصورة مفزعة لأن الفوائد التي دفعتها الدول العربية كانت أكبر من حجم العجز في الحساب الجاري. في نفس الوقت فقد قفزت الأقساط السنوية من ٧,٧٢٣ مليون دولار عام ١٩٧٤ الى حوالي ١,٧ بليون دولار عام ١٩٨٥ بمتوسط معدل نمو ١,١٩٪ سنوياً والذي يشكل جزءاً مهماً من العجز في الحساب الجاري نتيجة لارتفاع اجمالي الديون الخارجية من جهة والى تشويه هيكلها من جهة اخرى من خلال ارتفاع النصيب النسبي للديون الخاصة والقصيرة الأجل من اجمالي تلك الديون.

ب - أثر الديون الخارجية على قدرة الدول العربية على الاستيراد:

لاشك أن خدمة الديون الخارجية تستنزف جزءاً هاماً من حصيلة صادرات الدول العربية السنوية حيث بلغت نسبة خدمة الدين للصادرات حوالي ١٣,٤٪ عام ١٩٨٦، مما يعني أن جزءاً مهما من حصيلة الصادرات يدفع للدول المدينة على شكل أقساط وفوائد على الديون الخارجية العربية. حصيلة الصادرات، من جهة اخرى، تؤثر وبشكل رئيسي على قدرة الدول على الاستيراد والذي يؤثر بدوره على مستويات الاستهلاك والاستثمار. لهذا كلما تزايد حجم المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الديون الخارجية، كلما انخفضت موارد الدول المتاحة من النقد الأجنبي لتمويل وارداتها. بمعنى آخر فان الموارد المتاحة للدول العربية تعتمد على دخل هذه الدول من العملات الأجنبية كحصيلة لصادراتها من السلع والخدمات بعد دفع الالتزامات الخارجية المستحقة من جهة وعلى القدرة الشرائية لوحدة الصادرات مع السوق العالمي من جهة ثانية (زكي، ١٩٨٥: ١٣٠-١٣٢، زكي ١٩٧٧: ٣٧١-٣٧٤). يمكن قياس قدرة الدول على الاستيراد من خلال المعادلة:

$$\text{القدرة الذاتية على الاستيراد} = \frac{\text{الصادرات} - (\text{خدمة الدين} + \text{تحويلات الأرباح})}{\text{متوسط سعر الواردات}}$$

وهذا يعني انه كلما زادت أعباء خدمة الديون كلما انخفضت القدرة الذاتية على الاستيراد. بمعنى آخر كلما زاد حجم الفوائد والأقساط التي تدفع للدول المدنية كلما انخفضت المبالغ المتبقية من حصيلة الصادرات التي تخصص للواردات. لو نظرنا الى قدرة الدول العربية على الاستيراد بناء على هذا التصور لوجدنا انها انخفضت من ٩٦,١٧

بليون دولار عـام ١٩٨٢ الى ١١ بليون عـام ١٩٨٥ ومن ثـم الى ١١ ,٧ بليون دولار عـام ١٩٨٦ ، جـدول رقـم (٦)[٦] . لاشك أن قـدرة الدول العربية على الاستيراد قـد ضعفت نتيجة لتدهور معـدلات التبادل الدولي (شروط التجارة) حيث كلفها هـذا التدهور حوالي ٢٣ بليـون دولار على هيئـة انخفاض في الفـائض التجـاري خـلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ (الأمانـة العامـة لجامعة الدول العـربية، ١٩٨٨ : ١٣٣). وكما نعلـم فان تـدهور شروط التجارة ما هو الا مزيج من انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات حيث أن انخفاض أسعار الصـادرات العربية أدى الى انخفاض حصيلة الصادرات بما يـزيد عن ٣١ بليون دولار في الـوقت الذي كلف ارتفـاع أسعار الواردات الدول العـربية مايزيـد عن ٩ بلايين دولار خلال الفترة نفسها . (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٨ : ١٣٣).

من الممكن كذلك قياس أثر خدمـة الديون العربية على القدرة على الاستيراد من خلال نسبة خدمـة الدين الى واردات السلع والخدمـات حيث زادت هذه النسبة مـن ٨ ,٣٪ عام ١٩٧٥ الى ٣٤ ,٦٪ عام ١٩٨٢ ومن ثم الى ٨٦ ,١١٪ عـام ١٩٨٦ ، جدول رقم (٧). مما يعنـي انه كـان من الممكـن ان تزيـد قدرة الـدول العربيـة على الاستيراد بـ٨٦ ,١١٪ عـام ١٩٨٦ في حالة عدم وجود هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الديون الخارجية . تعتبر هذه النسبة مرتفعة الى حد ما في الدول العربية مثل الجزائر والمغرب ومصر نتيجة لارتفاع حجم مديـونيتها الخارجية حيث وصلـت الى ٣ ,٦٥٪ في الجزائر و٤١٪ في المغرب و١ ,٢٦٪ في مصر عـام ١٩٨٦[٧] . لهذا بما أن الصادرات تعتبر المصدر الـرئيسي للعملات الأجنبية في الدول النامية بما فيها الدول العربية فهـذا يعني أن قدرة الدولة على الاستيراد تعتمد بشكل رئيسي على حصيلة الصادرات والتي تلتهم مدفوعات خدمة الديون الجزء الأكبر والرئيسي منها . لاشـك كذلك ان ارتفاع أسعـار واردات الدول العربية بـالفترة الأخيرة قد أدى الى انخفاض قدرتها على الاستيراد .

جـــــدول رقـــــم (٦)

قـــدرة الـــدول العربيـــة على الاستـــيراد

	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الصادرات (بليون دولار)	224.5	166.5	130.5	124.0	110.7	80.1
خدمة الدين (بليون دولار)	8.572	8.984	9.180	8.999	9.32	10.760
* متوسط أسعار الواردات	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1
القـدرة على الاسـتيراد	26.65	19.44	14.97	14.19	12.46	8.56

المصـــدر : تم حسابها من قبل الباحـــث بناء على بيانات من التـقرير الاقتصـادي العربي الموحد، لسـنوات مختلفة .

* متـوسط أسعـار الواردات للـدول العـربية خـلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٦ يساوي ١ ,٨ بنـاء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨ : ١٣١ .

يمكن كذلك أن ينظر لأثر خدمة الديون على القدرة على الاستيراد من خلال العلاقة بين حصيلة الصادرات والقروض من جهة وأعباء خدمة الديون من جهة اخرى. مثلا فان حصيلة الصادرات مضافا اليها الموارد الأجنبية من المساعدات والقروض يجب أن تزيد عن المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات بمقدار مبالغ خدمة الديون الخارجية (اقساط + فوائد) من خلال المعادلة :

خدمة الديون الخارجية (أقساط + فوائد) = (حصيلة الصادرات + القروض الخارجية + المساعدات) - مدفوعات الواردات.

بمعنى آخر فان مبالغ خدمة الديون الخارجية تدخل كعنصر رئيسي في تحديد قدرة الدولة على الاستيراد. كلما تزايدت أعباء خدمة الديون، كلما انخفض حجم المبالغ المتبقية من حصيلة الصادرات التي تخصص للواردات. مثلا فان حجم القروض التي سحبتها الدول العربية فعلا بلغت حوالي ٣٠ بليون دولار عام ١٩٨٦ مقابل ٢٠ بليون عام ١٩٨٤ و١٤ بليون دولار عام ١٩٨٠، في حين بلغ حجم المبالغ المخصصة لخدمة أعباء هذه الديون حوالي ١٠,٧٦ بليون دولار عام ١٩٨٦ مقارنة بـ ٨,٩٩ بليون دولار عام ١٩٨٤ و٨,٩٨ بليون دولار عام ١٩٨٠. بمعنى آخر فقد انخفضت نسبة الأقساط والفوائد الى اجمالي القروض المسحوبة من ٦٤٪ عام ١٩٨٠ الى ٤٤,٥٪ عام ١٩٨٤ ومن ثم الى ١٣,٤٪ عام ١٩٨٦. مما يعني ان مدفوعات خدمة الديون الخارجية أصبحت تلتهم حوالي نصف القروض المسحوبة، أي أن التمويل الصافي من الموارد الخارجية لخدمة الاقتصاد الوطني لا يتجاوز ٤٥٪ - ٥٠٪ من القروض المسحوبة.

جـ - أثر الديون الخارجية على الاحتياطات الدولية للدول العربية :[٨]

لاشك أن زيادة أعباء خدمة الديون الخارجية العربية بهذا الشكل مع انخفاض حصيلة الصادرات أو بالأحرى النقد الأجنبي أدى الى انخفاض حجم الاحتياطات الدولية للدول العربية. لقد انخفضت الاحتياطيات الدولية للدول العربية خلال عام ١٩٨٦ بنسبة ١٦,٤٪ مقارنة بعام ١٩٨٥ نتيجة لانخفاض احتياطات السعودية بنسبة ٢٦,٧٪ والجزائر بنسبة ٤١٪، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٨ : ١٣٦). يعكس انخفاض الاحتياطات الخارجية للدول العربية خلال عام ١٩٨٦ ضعف أداء موازين المدفوعات. مثلاً بالنسبة للدول النفطية انخفضت نسبة الاحتياطات الدولية للواردات

من ٨٦٪ عام ١٩٨٥ الى ٨٢٪ عام ١٩٨٦ ، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ١٩٨٨ : ١٣٦) . بالنسبة للدول الغير النفطية فقد بلغت نسبة الاحتياطيات الى الواردات حوالي ١٣٪ مما يعنى انه لدى دول هذه المجموعة من الاحتياطيات الخارجية خلال عام ١٩٨٦ ما يكفي لتغطية واردات ٤٧ يوم فقط .

وتتفاوت النسب في دول هذه المجموعة حيث بلغت الاحتياطات لدى سوريا ما يكفي لتغطية واردات خمسة أيام فقط عام ١٩٨٦ ، ١٥ يوم في الصومال ، و٢٢ يوم في المغرب . (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ١٩٨٨ : ١٣٦) . لقد زادت الاحتياطات الخارجية عام ١٩٨٧ نتيجة للتحسن الملحوظ في الموازين التجارية للدول العربية . مثلاً زادت نسبة الاحتياطي الى الواردات في الدول النفطية الى ٩٠٪ عام ١٩٨٧ . كما تحسنت هذه النسبة في الدول الغير نفطية كذلك حيث وصلت الى ٢ , ١٧٪ وهي ما تعادل ٦٢ يوماً مقارنة بـ٤٧ يوم عام ١٩٨٦ . بالنسبة للدول العربية ككل فقد انخفضت نسبة ما تغطيه الاحتياطات من الواردات من ٦ , ٥٥٪ عام ١٩٧٩ الى ٣ , ٤٠٪ عام ١٩٨٢ ومن ثم الى ٤ , ٤٣٪ عام ١٩٨٦ ، جدول رقم (٦) .

لقد انخفض حجم الاحتياطات الدولية في الدولة العربية بشكل عام من ١٧ , ٥٦ بليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٨٦ , ٤٠ بليون دولار عام ١٩٨٦ . في نفس الوقت ارتفع حجم أعباء خدمة الديون العربية من ٩٨ , ٨ بليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٧٦ , ١٠ بليون دولار عام ١٩٨٦ . لقد هبط مستوى الاحتياطات الخارجية في الأردن بشكل حاد من ٤ , ٨٨٤ مليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٧ , ٤٢٧ مليون دولار عام ١٩٨٧ وفي اليمن الشمالي ٢ , ٥٥٤ مليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٩٧١ مليون دولار عام ١٩٨٧ . لاشك ان هبوط مستوى الاحتياطات الدولية دون مستوى معين قد عرض أسعار الصرف في عدد من الدول العربية المدينة للتدهور الشديد والى الضغوط الخارجية كما حدث في الأردن عام ١٩٨٩ عندما انخفضت قيمة الدينار الأردني بأكثر من ٥٠٪ نتيجة لانخفاض الاحتياطات الدولية .

لو نظرنا الى نسبة خدمة الدين الى الاحتياطات الدولية لوجدنا انها مثلاً زادت في الأردن من ٤١ , ٤٪ عام ١٩٧٥ الى ٥ , ٨٪ عام ١٩٧٩ ومن ثم الى ٣ , ١٢٣٪ عام ١٩٨٦ ، جدول رقم (٥) ، مما يعني ان خدمة الديون الخارجية الأردنية تساوى أكثر من ضعف

احتياطات الأردن الخارجية . لاتختلف الصورة كثيراً في مصر وقد تزداد سوءاً في السودان والمغرب . لقد زادت نسبة خدمة الديون الخارجية الى الاحتياطات الخارجية في الدول العربية مجتمعة من ٣,٧٪ عام ١٩٧٥ الى ١٦٪ عام ١٩٨٢ ومن ثم الى ٢٢,٩٪ عام ١٩٨٧ ، مما يشكل عبئا على النقد الأجنبي للدول العربية الذي يعتبر الى حد ما نادراً . لهذا فان أعباء خدمة الديون الخارجية (أقساط + فوائد) تؤدى الى تخفيض الاحتياطات الخارجية للدول العربية مما يؤدى بالتالي الى انخفاض نسبة الاحتياطات الخارجية للواردات ومن ثم الى اضعاف قدرة هذه الدول على الاستيراد سواء من السلع الاستهلاكية أو الانتاجية ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي للدول المدينة .

د - أثر تزايد الديون الخارجية على الضغوط التي تتعرض لها الدول العربية (التبعية) :

لاشك أن تزايد المديونية الخارجية للدول العربية والتمويل الخارجي بصفة عامة في السنوات الأخيرة يعبر الى حد ما عن مدى اعتماد هذه الدول على العالم الخارجي . لقد أشرنا في فصل سابق الى مدى تزايد نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حيث بلغت حوالي ٤١,٦٪ عام ١٩٨٦ والذي يعني ان الدول العربية أصبحت مضطرة لتحويل حوالي ٤٠٪ من ناتجها المحلي الى الدول والهيئات الأجنبية وفاء لالتزاماتها الخارجية . من الملاحظ في نفس الوقت أن معظم تجارة الدول العربية الخارجية تتم مع الدول الصناعية الدائنة حيث ان القروض الخارجية لها أثر مهم على هيكل التجارة الخارجية . زيادة القروض الخارجية تؤدي بشكل أو بآخر الى زيادة الواردات من الدول المقرضة حيث ان هناك جزء من القروض عادة ما تكون مرتبطة بتنفيذ بعض المشروعات المعينة . مثلاً لو نظرنا الى الدول العربية ككل لوجدنا ان حوالي ٦٧٪ من وارداتها جاءت من الدول الصناعية المتقدمة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ في الوقت الذي بلغت فيه وارداتها من الدول النامية حوالي ١٢٪ خلال نفس الفترة بينما لم تتجاوز وارداتها من الدول الاشتراكية ٤٪ خلال نفس الفترة، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٨ : ٣١٦) .

بالاضافة الى نسبة الديون الى الناتج المحلي الاجمالي المرتفعة والتوزيع الغير متكافيء للتجارة الخارجية العربية والذي يعكس الى حد ما نوعا من التبعية للدول الرأسمالية الغنية، هناك مقياس آخر وهو انخفاض حجم السيولة النقدية الخارجية في الدول العربية

ككل وفي كل دولة على حدة نتيجة لزيادة أعباء خدمة الديون مما يترك جزءاً بسيطاً جداً من النقد الأجنبي لتمويل الواردات يضع الدول العربية في مأزق لا تحسد عليه. ممكن ان يقال انه بامكان الدول العربية ان تلجأ الى احتياطاتها الخارجية لمواجهة أعباء خدمة ديونها. لكن لو نظرنا الى بعض مؤشرات السيولة الخارجية للدول العربية، جدول رقم (٧)، لوجدنا ان احتياطات الدول العربية متواضعة جدا خاصة في الدول الغير نفطية حيث ان الاحتياطات الخارجية للدول العربية ككل تغطي حوالي خمسة شهور من الواردات في الوقت الذي لا تغطي احتياطات الدول الغير نفطية سوى ٦٠-٧٥ يوم من وارداتها وقد تصل أحيانا الى ١١ يوم فقط مثل الصومال. قد يستنزف معدل خدمة الديون جزءاً كبيراً من الاحتياطات الخارجية حيث بلغت نسبة خدمة الديون الى الاحتياطات الدولية حوالي ٣,٧٧٪ عام ١٩٧٥ ارتفعت الى ١٥,٩٪ عام ١٩٨٢ ومن ثم الى ٢٦,٣٪ من اجمالي الاحتياطات الخارجية عام ١٩٨٦، جدول رقم (٧). في نفس الوقت فقد شكلت الاحتياطات الدولية حوالي ٢٦٧,٨٪ من اجمالي الديون الخارجية عام ١٩٧٥ انخفضت الى ٩٧,٤٪ عام ١٩٨٢ ومن ثم الى ٥١,١٪ عام ١٩٨٦ نتيجة لانخفاض الاحتياطات من جهة وزيادة حجم الديون الخارجية من جهة اخرى. لهذا فان اللجوء الى الاحتياطات الدولية يعتبر غير مضمون لأنه يعرض الاحتياطات للخطر كما حدث في الأردن خلال الأشهر القليلة الماضية مما أثر سلبيا على أسعار صرف الدينار الأردني ومن ثم على برامج التنمية الأردنية.

في نفس الوقت من الصعب على الدول العربية ان تخفض وارداتها أقل من حد أدنى معين حيث من الممكن أن يؤثر هذا على مستويات الاستهلاك والاستثمار كما لاحظنا من خلال قدرة الدول على الاستيراد والتي تتأثر بشكل كبير بمدفوعات خدمة الديون من جهة وبحصيلة صادراتها من النقد الأجنبي من جهة اخرى. في بعض الحالات بعض الدول العربية، مثل بقية الدول النامية الى مزيد من الاقتراض الخارجي للوفاء بأعباء ديونها الخارجية مما أدى الى مزيد من الديون الخارجية وانخفاض في حجم السيولة الدولية وزيادة بالأعباء خاصة اذا ما علمنا ان الديون العربية من المصادر الخاصة قد شكلت جزءاً كبيراً من اجمالي الديون خلال الفترة الأخيرة مما أدى ببعض الدول العربية الى عدم الوفاء بالتزاماتها الخارجية حيث عجزت خمس دول عربية وهي السودان والصومال ومصر

جـــــدول رقـــــم (٧)

مؤشـــــرات الســـــيولة الدوليـــــة للبـــــلاد العربيـــــة

1986 - 1975*

	1975	1976	1977	1978	1979	1982	1983	1984	1985	1986
حجم الاحتياطيات بملايين الدولارات باستثناء الذهب	11590	12928	14710	11288	12413	56172.05	49226.91	42614.52	48876.75	40860.42
نسبة الاحتياطيات الدولية الى الديون الخارجية	267.85	228.9	186.2	112.62	108.5	97.4	80.2	67.1	67.6	51.1
نسبة معدل خدمة الديون الى الاحتياطيات الدولية	3.77	4.49	4.79	9.27	13.6	15.9	18.6	21.1	19.9	26.3
نسبة خدمة الدين الى الواردات	3.85	4.25	3.98	5.68	7.5	6.39	1.11	7.83	9.86	11.86
نسبة الاحتياطيات الدولية الى الواردات	102.11	94.61	83.12	61.27	55.65	40.3	39.7	37	48.3	43.4
معدل تغطية الاحتياطيات للواردات (شهور)	12.2	11.3	10.0	7.4	6.7	6.7	4.9	4.8	5.8	5.3

المصدر : تم حساب النسب من قبل الباحث بناء على بيانات من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات مختلفة .

* الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ مقيمة بالمليون دينار عربي حسابي.

والمغرب وموريتانيا على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها مما اضطرت معه الى طلب اعادة جدولة ديونها تخفيفاً للعبء الذي أصبحت تفرضه خدمة تلك الديون على مواردها. كما ان الصومال والسودان ظلا عاجزين عن الوفاء بالتزاماتهما حتى بعد اعادة جدولة الديون لحاجتها الى موارد تفوق ما اتاحته لهما اتفاقيات الجدولة، مما أدى الى تراكم المتأخرات الخارجية من الأقساط والفوائد عليها. من جانب آخر ظهرت مشكلة المتأخرات الخارجية في سوريا ولجأ اليمن الشمالي الى اعادة جدولة جزء من ديونه مع بعض دائنيه بصورة ثنائية. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٨ : ١٣٧). خلال الفترة الأخيرة طلب الأردن كذلك اعادة جدولة ديونه نتجة لعجزه عن الوفاء بالتزاماته الخارجية.

اعادة جدولة الديون تعتبر عملية صعبة للدول المدينة حيث انها تتعرض لضغوط كبيرة حتى تصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي قبل الموافقة على اعادة جدولة ديونها مما يعني تدخل صندوق النقد الدولي في السياسات المالية والنقدية للدول المدينة. اعادة جدولة الديون تعني اعادة ترتيب أ و اعادة هيكلة لجدولة السداد الأصلي بالنسبة لدين معين أو مجموعة من الديون تتضمن عموما من أجل السداد، (هيئة التحرير، ١٩٨٣ : ٢-٥). مبرر اعادة جدولة الديون هو اتاحة الوقت لاتخاذ تدابير مناسبة تؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات، قد تستغرق اعادة جدولة الديون عدة سنوات قبل التوصل الى اتفاق وقد يرافقها املاء بعض الشروط على الدولة التي تطلب اعادة الجدولة بالاضافة الى أعباء اضافية تزيد من عبء خدمة الديون في المستقبل.

لو فكرت بعض الدول العربية في اللجوء الى صندوق النقد الدولي للاستعانة به في مواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها خاصة اذا كانت هذه الدولة اقترضت ما يساوى ٢٥٪ من حصتها في الصندوق- فان الصندوق يبدأ في وضع شروط يعتقد انها كفيلة بأن تجعل الدولة قادرة على السداد. بما أن صندوق النقد يتعامل مع دولة عادة ما تكون في وضع اقتصادي ضعيف غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية. فان معظم شروطه تكون الى حد ما مجحفة تتمثل في اخضاعها لبرنامج اصلاح او استقرار اقتصادي تتعهد الدولة المدينة بتنفيذه خاصة عندما لا يكون هناك خيارات اخرى لأنها تكون قد استنفذت كل الوسائل قبل اللجوء الى صندوق النقد الدولي.

بخصوص الدول العربية فان اعتمادها على موارد صندوق النقد الدولي كانت إلى حد ما

محدودة حيث بلغ مجموع صافي استخدامات موارد صندوق النقد الدولي للدول العربية الغير نفطية حوالي ٣١٦ مليون دولار عام ١٩٨٧ (٣,٣٪ من العجز في ميزانها التجاري) بينما بلغ ذلك المجموع حوالي ١٧٦,٧ مليون دولار عام ١٩٧٩ (٥,٦٪ من العجز في الميزان التجاري) ثم ارتفع ليصل الى ٣٨٨,٥ مليون دولار (٤٪ من العجز في الميزان التجاري) عام ١٩٨٠ (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨١ : ١٢٩). هناك اتصالات جارية منذ فترة بين بعض الدول العربية مثل مصر والسودان وتونس والمغرب وصندوق النقد الدولي من أجل الوصول الى اتفاق بشأن برامج التكييف التي يتعين على هذه الدول اتباعها حتى نفاذ جدولة ديونها مما يعني ان صندوق النقد الدولي أخذ يحتل مركزا حساسا في ادارة أزمة المديونية الخارجية لهذه البلاد على الرغم من ان ما يقدمه الصندوق لهذه الدول كنسبة من اجمالي ديونها الخارجية يعتبر صغيرا جدا حيث بلغت أقل من ١٪ في كل من مصر وتونس عام ١٩٨٥ و٧,٧٪ و٢,٩٪ في كل من المغرب والسودان على التوالي بنفس السنة، (زكي، ١٩٨٨ : ٥٣).

هـ - آثـــار اخـــرى:

لاشك أن هناك بعض الآثار السلبية الأخرى لأعباء خدمة الديون الخارجية للدول العربية تتمثل في تناقص الانتقال الصافي للموارد الأجنبية حيث انه خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ أصبحت الفوائد التي تدفعها الدول العربية على ديونها الخارجية زائد الأقساط السنوية تزيد عن القروض الجديدة التي تحصل عليها من الخارج. مثلا بينما بلغ المتوسط السنوي لحجم القروض التي سحبتها الدول العربية المقترضة حوالي ١٠,٣ بليون دولار خلال الفترة ١٩٨٢- ١٩٨٦، انخفض معدل نمو صافي التدفقات (السحب من القروض ناقصا خدمة الدين) خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٥. أما في عام ١٩٨٦ فقد أصبحت التدفقات سالبا، أي ان ما تدفق من الموارد من الدول العربية المقترضة لخدمة ديونها كان أعلى مما سحبته بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٨ : ١٣٨). لو نظرنا الى بعض الدول العربية المدينة لوجدنا انه في الجزائر مثلا فان مدفوعات خدمة الديون قد زادت عن حجم القروض المسحوبة حيث بلغت المدفوعات حوالي ٣,٩ بليون دولار عام ١٩٨١ بينما بلغ حجم القروض المسحوبة ٢,٩ بليون دولار في نفس العام مما يعني ان نسبة صافي الموارد المنقولة الى حجم القروض المستخدمة في هذا

العام بالسالب (-٤٠٪)، (زكي، ١٩٨٥ : ١٦٠). في عام ١٩٨٦ بلغت خدمة ديون الجزائر حوالي ١٥ , ٥ مليون دولار في الوقت الذي بلغ حجم ديونها حوالي ٧٧ , ١٤ بليون دولار لم يسحب منها أكثر من ٦ بلايين دولار تقريبا.

هذا الوضع لا يعكس ما تمر به الدول العربية المدينة فقط وانما كذلك يمثل الوضع العام للدول النامية المدينة حيث بلغ صافي تحويلات الموارد المالية الى الدول النامية المدينة عام ١٩٨٥ حوالي - ١٢ بليون دولار زادت الى حوالي -٧١ , ٢٠ بليون دولار عام ١٩٨٦ - أي أن صافي التحويلات كان لصالح الدول الدائنة - مقارنة بصافي تحويلات موارد مالية مقدارها ٧ , ٢٦ بليون دولار عام ١٩٨٠ و١٢ , ٢ بليون دولار عام ١٩٨٤.

بالاضافة الى أثر مدفوعات خدمة الدين على صافي تحويلات الموارد المالية هناك كذلك أثر واضح للديون الخارجية وأعباء خدمتها على معدلات ارتفاع الأسعار[٩] من خلال تأثير الديون على كمية عرض النقود بالدول المدينة ومن ثم أثرها على المستوى العام للأسعار. كذلك نتيجة لزيادة أعباء خدمة الديون والتي تعني انخفاض للموارد الاقتصادية المتاحة مما يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية. ارتفاع أسعار الفائدة والتي تمثل تكفلة الحصول على قروض خارجية تؤدى الى ضغوط على الأسعار أكثر مما تؤدي زيادتها خاصة اذا كانت قروض من مصادر خاصة والتي تتسم بأسعار فائدة مرتفعة من جهة وقصر الآجال الزمنية وانخفاض فترة السماح من جهة اخرى. كذلك كما بينا في فصل سابق فان أعباء خدمة الديون تحد في ا لعادة من قدرة الدولة على الاستيراد مما يؤدي الى نقص في السلع الاستهلاكية والوسيطة مما ينعكس على زيادة أسعار هذه السلع بسبب صعوبة استيرادها نتيجة لعدم توفر القد الأجنبي.

من العوامل الرئيسية التي تؤدي الى ارتفاع الأسعار كذلك هو انه نتيجة لانخفاض الاحتياطات الخارجية للدول العربية الناجمة عن زيادة أعباء خدمة الديون فقد تدهورت أسعار الصرف للعملات المحلية في بعض هذه الدول حيث اضطرت الكثير من الدول العربية الى تخفيض قيمة عملتها خاصة عندما لجأت الى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض خارجية.

وكما هو معروف فان انخفاض قيمة العملية المحلية لدولة ما ينعكس بشكل رئيسي علي ارتفاع أسعار السلع والخدمات في هذه الدولة. لقد انخفضت قيمة الدينار بأكثر من ٥٠٪

خلال الأشهر القليلة الماضية مثلا نتيجة لارتفاع أعباء خدمة الديون من جهة وانخفاض حجم الاحتياطات الخارجية من جهة اخرى مما انعكس على أسعار السلع والخدمات والتي زاد معظمها، خاصة المستوردة، بأكثر من ٥٠٪ خلال هذه الفترة. لقد أدى انحسار أسعار الصادرات النفطية للدول العربية النفطية وما نتج عنه من انخفاض حاد في حصيلة دخل هذه الدول من النقد الأجنبي الى بروز عجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها والتي كان لأعباء خدمة الديون أثر في هذا العجز، مما قاد بعضها الى اجراء تخفيضات خلال عام ١٩٨٦ في قيمة سعر صرف عملاتها المحلية مثل السعودية وعمان وليبيا مما أدى الى ارتفاع الأسعار في هذه الدول بشكل أو بآخر.

لهذا كما نرى فان هناك أبعاد اقتصادية مترتبة على التزام الدول العربية المدينة بتسديد خدمة ديونها (أقساط + فوائد) في مواعيدها المحددة، في الوقت الذي تعاني فيه من تدني عائدات صادراتها وانخفاض في تدفق النقد الأجنبي لهذه الدول مما ينعكس على النشاط الاقتصادي ومن ثم التنمية بأبعادها المختلفة. لاشك أن هناك بعض الدول العربية التي تواجه مشاكل نتيجة للديون الخارجية أكثر من غيرها من الدول حيث ان لكل دولة ظروفها الخاصة. نجد أن دول مثل مصر والسودان والمغرب وموريتانيا والأردن تعاني من أعباء هذه الديون اضعاف دول مثل السعودية والجزائر وليبيا والامارات المتحدة مثلاً.

* خلاصـــــــة :

لاشـك أن المديونيـة الخارجية تعتبر مـن الظواهـر القديمـة المرتبطة بتطـور العلاقـات الاقتصـادية الـدولية حيـث عكسـت المصالـح المتبـادلة بين الـدول ومحاولة السيطـرة على اقتصاديات الدول الأخرى . لقد شهد منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات تطورات بارزة في ظـاهرة المديـونية الخارجيـة للدول العـربية حيـث جعلت منهـا واحدة مـن أعقد القضايـا المطروحة على الساحـة الاقتصادية العـربية نتيجة لتـزايد حجم الديـون الخارجية وبمعدلات مـرتفعة نتيجة لمجمـوعتين من الأسباب . الأولى داخليـة والتي تمثلت بتـزايد عجز المالية العـامة الذي عانته معظـم البلدان العربية وبـالسياسات النقدية التـوسعية التي استخدمـت لتمويل هـذا العجز . الثانية خـارجية والتي قـد تنقسم الى ثلاث مجمـوعات : تضم الأولى الزيادة السريعة في أسعار الفائدة في الأسـواق المالية الدولية ، والكساد العالمي ومصاعب توسيع أسواق التصدير أمام الصادرات العربية . تشمل المجموعة الثانية عوامل تمثلت بانخفـاض شروط التبادل التجاري بين الدول العـربية والدول الصناعيـة . وتتألف المجموعة الثالثة من تدفقات التمويل الخارجـي خاصة من البنوك التجارية الذي كان ينمو بسرعة وبآجال استحقاق متزايدة العقد .

تشير جميع المؤشرات الى بلـوغ المديونيـة الخارجية لبعـض الدول العـربية حـداً حرجـاً خاصة تلك التي بلغت خدمة الديون فيها نسبة عالية من اجمالي صادرات السلع والخدمات وبلغ اجمالي الديـون الخارجية نسبة مرتفعـة من الناتج المحلي الاجمالي بـالاضافة الى ان لجوء بعض الـدول الى محاولة جـدولة ديـونها هو مـؤشر هام على الاضطـراب الواضـح في هذه الدول تجاه المدفوعات الخارجية .

واذا كانت بعض الأقطار العربية قد تأثرت بشكل رئيسي بقضية المديونية الخارجية وان البعض الآخـر يقف على حـافتها ، فـان احتمالات المستقبل تشير الى امكـانية اشتـداد هذه المعضلة وشمولها لعدد أكبر من الأقطار خاصة بعد انخفاض أسعار النفط وتناقص الطلب العالمي عليه . لقـد بدأ واضحاً أثر هـذه الديون الخارجية على مـوازين المدفوعات العـربية وعلى قدرة الـدول العربيـة المدينة على الاستيراد بـالاضافـة الى الأثر على احيتـاطات هـذه الدول والذي أدى في النهـاية الى زيادة الضغوط الخارجية والداخليـة والتي أدت في بعض

الحالات الى نوع من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

لاشك ان ايجاد تـدابير فعالـة لمواجهة هذه الأزمـة يتوقف على الاعتراف بـأثر كـل من السياسـات الدوليـة والمحلية في خلق هـذه الأزمة. الا ان العـبء الأكبر للجهود الـرامية للخروج مـن هذه المشكلـة يقع على عاتـق الدول العـربية حيث ان سيـاساتها الاقتصـادية المحلية أسهمت بشكـل مباشر أو غير مباشر في خلق دواعـي الاعتماد الكبير على الاستدانة الخارجية. يجب التأكيد على انـه بالاضافة الى العمل على المستوي المحلي والـدولي فان أمام الدول العربية مجال اضافي آخر يمكن من خلالـه اتخاذ تدابير فعالة للخروج من هذه الأزمة وهو مجال التكامل والتعاون الاقتصادي العربي والـذي لم يحقق النجاح المنشود لغاية الآن. باستثنـاء بعض الحالات التي تـم بها الغاء بعض الـديون الخارجية أو جـدولتها فانـه لم يتم اتخاذ قرارات فعليـة وواقعية لعـلاج أزمة الديـون الخارجية العربيـة. عدم اتخاذ مثـل هذه القـرارات يعود في الأسـاس الى عـدم تـوفر الارادة والـرغبـة السيـاسية لاتخاذ مثـل هـذه القـرارات حيـث ان القدرة السيـاسيـة يجب أن تـدعـم، بشكـل أو بآخـر، الامكـانـات الاقتصادية المتاحـة حتى يمكن الوصول الى اهداف اقتصاديـة محددة. كيفية خروج الدول العربيـة من مـآزق الديـون الخارجية تخرج عن نطـاق هذه الـدراسة وقـد تكون مـوضوع لدراسة أخرى بأبعاد مختلفة.

الهوامـــــش

١ - تم حسابها من قبل الباحث بناء على احصائيات من البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥ و IMF, World Economic Outlook, 1984.

٢ - بعض التقـديرات تشير الى انها وصلت الى حوالي ١٣٣ بليـون دولار عام ١٩٨٦ . انظر في هـذا المجال (بنك الخليج الدولي، ١٩٨٩ : ٣). والى ١٤٦,٨ بليون دولار في نفس العام (انظر زكي، ١٩٨٨ : ٤).

٣ - لقد قسمـت الدول العربيـة الى مجموعتين بناء على دخـل هذه الـدول . المجموعة الأولى تشمـل الدول ذات الدخل المتوسط وتضم الأردن، تونس، الجزائر، السودان، سورية، مصر، والمغرب.

المجموعة الثانية تشمل الدول الأقل نموا وتضم الصومال، عمان، موريتانيا، اليمن الشمالي، واليمن الجنوبي.

٤ - لقد شكل الاستهلاك حوالي ٨٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي للـدول العربية المتوسطة الدخل عام ١٩٧٥ ارتفع الى ٩٠٪ عام ١٩٨٢.

بالنسبة للدول العربية الأقل نموا فقد شكل الاستهلاك كل ناتجها المحلي حيث بلغ حوالي ٩٧٪ من الناتج المحلي عام ١٩٧٥ ارتفع الى ١٠٦٪ عام ١٩٨٢ (انظر القيسي، ١٩٨٦ : ٣٨).

٥ - تم حسابها من قبل الباحث بناء على بيانات الحساب الجاري وأعباء خدمة الديون العربية، جدول رقم (٢) ورقم (٤).

٦ - نتيجة لعدم توفر بيانات دقيقة عن تحويلات الأرباح العربية للخارج فقد فرض الباحث عدم وجودها وبهذا أصبحت القدرة الذاتية على الاستيراد

$$\text{تساوى} \quad \frac{\text{الصادرات - خدمة الديون}}{\text{متوسط سعر الواردات}}$$

٧ - تم حسابها من قبل الباحث من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨ : ٣١٩-٣٢٢.

٨ - قسمـت الدول العـربية بـالنسبة لـلاحتياطـات الـدولية الى مجمـوعتين. الأولى وتشمل الـدول النفطية وتضـم الامارات، البحرين، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت، وليبيا. والثانية وتشمل الدول الغير نفطية وتضم الأردن، تونس، السودان، سورية، الصومال، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن الشمالي، واليمن الجنوبي.

٩ - للمزيـــد انظـــر زكـــي، ١٩٨٥ : ١٤٦ - ١٥٣.

* المراجـــع العربيـــة:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ١٩٨٠-١٩٨٨.

الأنصـــــــــاري، أ، ١٩٨٦ "تطور المديونية الخارجية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية" مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثالث، السنة الثانية، حزيران: ٥٤-٦٦.

البنك الـدولي، ١٩٨٥ "تقرير عن التنمية الاقتصادية في العالم"، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

الزقعـــــــلي. ع، ١٩٨٦ "مشكلة الديون الخارجية للبلدان العربية ومنطلقات مواجهتها" مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثالث، السنة الثانية، حزيران: ١٤٦ - ١٧٩.

القيســـــــى، ح، ١٩٨٦ "المديونية الخارجية العربية في اطار المديونية الخارجية للأقطار النامية"، آفاق اقتصادية، العدد ٢٧. السنة السابعة، آب: ٧ - ٢٠.

بنـــك الخليـــج الـــدولي، ١٩٨٩ "ادارة الديون الخارجية"، نشرة الخليج الاقتصادية والمالية، العدد السادس، المجلد رقم ٤، يوليو/ اغسطس.

حســـــداد، أ، ١٩٨٦ "المديونية الخارجية للدول العربية وأثرها على موازين المدفوعات"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية. العدد الثالث، السنة الثانية، حزيران: ١٠٥-١٤٣.

حمارنـــــــــة، م، ١٩٨٦ "أثر المديونية الخارجية على التنمية في البلاد العربية" مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الثالث، السنة الثانية، حزيران: ١٣-٤٦.

زكـــــــي، ر، ١٩٧٧ "أزمة الديون الخارجية: رؤية في العالم الثالث". الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

زكـــــي، ر، ١٩٨٥ "الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية"، دار المستقبل العربي، القاهرة.

زكـــي، ر، ١٩٨٨ "العالم الثالث بين فخ الاستدانة المفرطة وفخ الدائنية الضعيفة"، بحث مقدم للمؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت.

هيئة التحرير، ١٩٨٣ "ماذا تعني اعادة جدولة الديون".

التمويل والتنمية، سبتمبر: ٢ - ٥.

* المراجـــع الانجليزيـــة:

1) International Monetary Fund, (IMF), (1984) "World Economic Outlook", Washington, D.C.

2) International Monetary Fund, (1987), "Direction of Trade Statistics", Yearbook, Washington, D.C.

3) International Monetary Fund, (1988), "World Economic Outlook", Washington, D.C.

4) International Monetary Fund, (1989), "World Economic Outlook", Washington, D.C.

5) World Bank, (1987/88) "World Debt Tables", Washington, D.C.